1- 1- 2 ظهور الجغرافيا السياسية وتطورها

تقف اعتبارات رئيسية وراء ميلاد الجغرافيا السياسية ومن هذه الاعتبارات هي:

1- 1- 2- 1 الرحلات والكشوف الجغرافية

لقد نجم عن ظاهرة الرحلات والكشوف الجغرافية تحولات وتغيرات خطيرة بالنسبة للفكر الجغرافي. وقد اقترنت هذه المرحلة برغبة الإنسان لا في توسيع معارفه عن المعمور فحسب بل بتعميق تلك المعرفة وتطوير مستوياتها. وكان حري بالجغرافيين والمهتمين في هذا الموضوع دراسة أبحاث تخص مشكلات عديدة تعاني منها الدول. خاصة بعدما أصبحت الرغبة لبسط النفوذ السياسي على أرجاء واسعة من البلاد المكتشفة وتنامي الروح القومية وغيرها.

1- 1- 2- 2 النمو السكاني

لقد شهدت القرون الأربعة التالية لعصر الاكتشافات الجغرافية نمواً سكانياً متسارعاً. فلقد تضاعف سكان العالم ثماني مرات خلال الفترة ما بين القرن السادس عشر والقرن العشرين. فبعد أن كان سكان العالم نحو خمسمائة مليون نسمة عام 1650 بلغ أكثر بقليل من أربعة مليارات نسمة عام 1985. في حين بلغ نحو أكثر من ستة مليارات وليف عام 2007م.

وكان من المنطقي أن يصاحب النمو السكاني زيادة بين شعوب دول العالم المختلفة نتيجة لتزايد الطلب على الموارد الطبيعية والاقتصادية لتلبية متطلبات السكان الغذائية وغيرها.

وقد ترتب على تلك الاتصالات اصطدامات مختلفة أخذت مظاهر متعددة من أجل تحقيق أهداف سَوْقية وأهداف لها أثر في السَوْق العالمي مرغوب فيها.

وهكذا يمكن الإفادة بأن وقتاً طويلاً قد انقضى قبل أن تصبح الجغرافية في وضع يمكنها أن تلتقي بالسياسة وان تستحوذ على الاهتمام بالمشكلات بين الدول. كما تطلب الأمر وقتاً طويلاً لكي يتنامى عدد الدول وتتوالد المشكلات لكي تتهيأ التربة الملائمة لاعتماد أسلوب التحليل (الجيوسياسي) الذي انفردت به الجغرافية السياسية. وعموماً يحاول البعض القول بان النصف الثاني من القرن السابع عشر يمكن ان يشكل بداية الميلاد لهذا الفرع من الجغرافية[1]. إلاّ أن اللبنات الأولى في ميلاد هذا الفرع ترجع إلى القرن الخامس عشر، إذ يعد العلامة ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد) (732هـ - 808هـ) (1332م - 1406م)[2]. الرائد الأول في مجال الكتابة بموضوعات الجغرافية السياسية. ويشهد بذلك مقدمته من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر[3].

فقد وردت تفاصيل عديدة عن الدولة ونشوتها وإعمارها وطبقة الحكم[4] فهو يتحدث عن قوة الدولة واتساعها في المستقبل ثم يبين كيف أن تعدد القبائل وتشعبها وكثرتها قد يعيقان قيام الدولة. ويرى أن الميل إلى الترف والدعة والانفراد بالسلطة هي من طبيعة الملك. وهي التي تؤدي إلى هرم الدولة. (ويذكر إعمار الدولة وأطوارها وما ينشأ من خلاف بين الملك وبين أهل عصبيته بحيث يستغني عنهم بالمصطنعين عن طريق الأرتزاق. وبرزت ظاهرة معروفة في عصره وهي أن بعض الأعوان قد يحكمون فعلياً باسم الملك الذي لا يبقون له إلاّ الاسم[5].

ويقول ابن خلدون (أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة. والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء وان وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتقاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت.

ويقابل القبيلة اليوم الشعب وعناه ابن خلدون عن واقعنا المعاصر أن كثرة الشعوب من مساوئ الدولة. وخذ مثال ذلك إيران وتعدد شعوبها وحالة عدم الاستقرار الذي يكشف عنها تأخيرها. وعكس ذلك تماماً اليابان حيث يتكون مجموع شعبها من قومية واحدة ولا يشذ عن ذلك إلاّ فئة ضئيلة (حوالي 16 ألف) من الاينو.

وعندما نتأمل بمثل هذه الموضوعات نجد ما يكون بداية النظريات الحديثة في نشوء الدولة وتطورها لفردريك راتزل وغيره من المحدثين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما سنرى.

ويظل التحليل الجيوسياسي هو المحرك الرئيسي لكتابات ابن خلدون في مجال السياسة والدولة. من هنا تتضح بعض أوجه الأصالة لحضارتنا العربية الإسلامية في مجال هذا التخصص.

ولعل من نافلة القول أن نشير أن العمل الحقيقي المنظم الذي أرسى قواعد راسخة للجغرافية السياسية يرجع إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر بشكل خاص. لا بسبب الإضافات الحادة للمحدثين فحسب بل نتيجة للتطور الحاصل في العلوم الأخرى كالتاريخ والسياسة والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع وعلم

الاقتصاد والعلوم العسكرية وغيرها التي تعد المصدر الرئيسي للعديد من تحليلات الجغرافية السياسية ومادتها.

فالجغرافي السياسي يستمد العديد من تفسيراته للوحدة السياسية أو الشكلة الدولية محور الدراسة من علم التاريخ الذي يحكي قصة الإنسان في تكاملها الزمني. فالجغرافيا والتاريخ شجرة أرضها الجغرافيا وماؤها التاريخ، أو كما يقول جمال حمدان: الجغرافيا تاريخ ساكن والتاريخ جغرافيا متحركة. والعلوم والسياسية رافد هاما أن هناك العديد من المشكلات السياسية لا ترجع جذورها إلى العناصر الطبيعية الثابتة فقط. زد على ذلك أن القوانين والعلاقات الدولية تنظم العديد من المفاصل الوظيفية للخريطة السياسية. ومن هنا تأتي إضافات علم العلاقات الدولية في العديد من موضوعات الجغرافية السياسية خاصة في مسائل الحدود الدولية ومشكلاتها والمياه الإقليمية والنقل الدولي والصراع الاقتصادي وغيرها.

أما علم الاجتماع فيقدم خضماً من المعرفة التي تعين التحليل الجيوسياسي خاصة فيما يتعلق بالكيان البشري للوحدة السياسية في التركيب (الانثولوجي) السلالي و (اثنوغرافي) السكاني و (الديموغرافي) العمري وحتى (الاكنوغرافي) الفكري والمعتقدات ذلك ما يعين في تفسير قوة الدولة ومظاهرها فيما يرتبط بوجود وموقف الأقليات المختلفة ومشكلات التمييز العنصري وغيرها.

ويظل الفهم الحقيقي للنظرية الاقتصادية في تحليلاتها الجزئية والكلية هو المعين الرئيسي لفهم أبعاد الصراع السياسي الدائر في خريطة العالم السياسية ذلك من خلال تلمس الحاسة السياسية المكانية لجوهر هذا الصراع.

أضف إلى ما تقدم فان لظروف الحرب العالمية الأولى كان لها يداً في تطور الجغرافية السياسية ومناهجها فقد كانت تلك الظروف بيئة مناسبة لميلاد علم جديد أطلق عليه علم الجيوبولتيكيا (علم سياسة الكرة الأرضية). إذ لعبت ظروف الحرب والاستعدادات العسكرية دوراً بارزاً في ميلاد هذا العلم وتطوره. وقد اقترنت الجيوبولتيكا بالحرب اقتراناً تاماً. وترعرع هذا العلم في ظروف عسكرية وتولى إرساء قواعده رجل عسكري ألماني ذو خبرة واختصاص في الجغرافية أيضا ذلك هو الجنرال كارل هو سهوفر. واعتبر الإلمام بالحقائق الجغرافية احد الأسس الضرورية للسياسة القومية في الحرب والسلم بسواء. وعليه، فان الجيوبولتيك قد اختص بدراسة الدولة من الوجهة السياسية ولكنه لا ينظر للدولة كمفهوم ثابت بل ككائن حي كما سنرى.

مكتبة احمد
للاستنساخ
قرب باب الدخول

1- 1- 3 الجيوبولتيكا والجغرافيا السياسية

ترجع الجذور التاريخية للأفكار الجيوبولتيكية إلى الحضارات القديمة، فقد ورد في أفكار الفلاسفة الإغريق ما يشير إلى وجود فكر جيوبولتيكي فقد ذكر أرسطو في كتاب السياسة (348ق.م – 322ق.م) ان موقع اليونان في الإقليم المناخي المعتدل قد مكن الإغريق من بلوغ السيادة العالمية على شعوب الشمال البارد والجنوب الحار كما ان سترابو (63 ق.م – 24 ق.م) اطلع على توسع الإمبراطورية الرومانية وقد أوضح ان موقع الدول المفضل هو المكان المتسم بالمناخ المعتدل وتتوفر فيه الموارد الطبيعية. وكان سترابو قد أشار إلى ان القوى العالمية مركزة في الأقاليم القارية الكبيرة وليست الهوامش البحرية. وان أوربا هي مركز هذه القوى. ويرى ان الجزء المعمور من العالم يتكون من أوربا وليبيا واسيا. وان

أوربا أكثرهم ملائمة للنمو والازدهار البشري وكان سترابو أول من أشار إلى العالم ذي الأهمية الذي حدده بامتداد من جبل طارق (أعمدة هرقل) إلى خليج السند (خليج المحيط الشرقي) ومن ايرلندا (أيرنا) إلى سريلانكا (سيلامسون).

وقد أشار هيبوقراط إلى ان الاسيويين اقل حباً للحرب من الاوربيين وربط ذلك بطبيعة المناخ لاسيما انخفاض المدى الحراري لهذه القارة. وقد حاول بودان (1530-1576م) ان يثبت في كتابه الجمهورية أن شكل الجمهورية ينبغي أن ينسجم مع الأخلاق البشرية التي تتأثر بالمناخ والتضاريس وعليه يقتضي أن يتباين تركيب الدول السياسي وقوانينها من مكان لآخر[8].

وقد أكد مونتسكيو (1689-1755م) في كتابه روح القوانين على تأثير التربة والمناخ بسلوك الإنسان وخصائص أنظمة الحكم. أن المناطق الباردة طبقاً لأرائه مرتع الحرية السياسية والشجاعة في حين أن المناطق الدافئة تؤدي إلى الخمول والعبودية كما أن إقليم السهول تكون مراكز الإمبراطوريات الواسعة في حين أن الأقاليم الجبلية تشجع شعور الحرية والاستقلال[9].

وما تقدم لا يعني الصحة المطلقة لتلك الاراء طالما ان هناك قدرات خلاقة للانسان تمكن من خلالها من احداث تغييرات جوهرية في بيئات تواجده على مستويات الانتاج والخدمات بسواء وانعكاسات ذلك على شكل الوحدة السياسية وتركيبها.

كما ينبغي ان نتذكر ان العديد من تلك الافكار التي تعتمد إلى ربط سلوك الإنسان السياسي وغيره ببيئته الطبيعية لا يمكن التعامل معها بمعزل عن الأهداف

العليا لروادها والتي لا تخلو من بذور أفكار استعمارية قد يقصد بها تكريس تواجد أبناء البيئات المعتدلة خاصة الأوربيين منها في العديد من مناطق العالم بصبغ استيطانية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية وغيرها.

مكتبة احمد للاستنساخ قرب باب الدخول

وعموماً فإن التحليل الجيوبولتيكي يقع في مسارين.

الأول: وصف العلاقة بين الوضع الجغرافي والقوى السياسية.

الثاني: رسم الإطار المكاني للقوى السياسية.

غير أن تطبيق هذين المسارين حالياً لم يعد أمراً ميسوراً في التحليل الجيوبولتيكي لتعاظم التداخل في الأطوار المكانية للقوى والتكتلات الدولية الحالية.

فالحدود الفاصلة بين الكتلتين الشرقية والغربية في أوربا خلال الخمسينات كانت ماثلة للعيان بشكل بارز تمثلت بحدود فاصلة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية وغيرهما لكن في ثمانينات هذا القرن لا نجد مثل هذا الفصل واضحاً نتيجة للتقارب بين دولتي ألمانيا وتوقيع المعاهدات بينهما التي انتهت إلى ميلاد دولة ألمانيا الموحدة بعد هدم جدار برلين 1990 وعليه، فانه ليس من اليسير رصد التفاعل السياسي حالياً بين الإطارات المكانية بصورة سريعة مما يقتضي من جيوبولتيكي القرن الحالي الحادي والعشرين التأمل والحذر قبل إصدار الأحكام في التحليل الجغرافي السياسي لموضوعات البحث لأنه لم تعد لمناطق القلوب السياسي المتناثرة والعديدة وجود كما كانت في ظل الحضارات القديمة: في العراق ومصر وقرطاجة وروما وبيزنطة والقاهرة والاستانة واسبانيا والبرتغال وفرنسا وإنكلترا هولندا

وألمانيا وغيرهم[8]. ولا غدى لمناطق العالم ذي الأهمية كما كان عليه الحال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجود في أوربا الغربية والوسطى بين دائرتي عرض 30-60° شمالاً. نتيجة لبروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في حين على مسرح الأحداث. كما أن عالمنا المعاصر يشهد بين أحضانه حالياً بوادر ظهور لقوى جيوبولتيكية جديدة وهذه القوى قد تكون في الصين وأوربا الغربية وشبه القارة الهندية.

وتعني كلمة جيوبولتيك بمفهومها الألماني الدولة والسياسة (سياسة الأرض) أو الكرة الأرضية. فالكلمة جيوبولتيك بالألمانية Geopolitik مكونة من مقطعين Geo بمعنى الأرض و politik تعني السياسية. وإذا كان ما تقدم يمثل معناها الحرفي فان المقصود بها علمياً هو السياسة الجغرافية أو سياسة المكان كما تسمى. إن جوهر الجيوبولتيك هو دراسة جغرافية العلاقات السياسية الدولية في ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي. وقد جاء في تعريف جيوبولتيك أنها النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، أو هي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض. أو هو العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها. أو هي الأساس العلمي الذي يقوم عليه أن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من اجل حصولها على مجالها الحيوي.

وقد تطور مفهوم هذا العلم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. حيث وردت هذه التسمية للمرة الأولى على لسان المؤرخ والسياسي السويدي رودلف كيلين Rudoolf Kiellen (1864-1922م)

مكتبة احمد

وقد مثلت ظروف الحرب العالمية الأولى البيئة المناسبة لتطور علم جيوبولتيكا. إذ لعبت ظروف الحرب والاستعدادات العسكرية دوراً بارزاً في هذا الخصوص. وقد اقترنت جيوبولتيكا بالحرب اقتراناً تاماً وترعرع هذا العلم في ظروف عسكرية وتولى إرساء قواعده رجل عسكري ألماني هو الجنرال كارل هوس هوفر كما رأينا. وغدا الإلمام بالحقائق الجغرافية احد الأسس الضرورية للسياسة القومية في الحرب والسلم على حد سواء.

وعليه فان الجيوبولتيك يختص بدراسة الدولة من الوجهة السياسية ولكن لا ينظر للدول كمفهوم ثابت بل ككائن حي دينامي استناداً إلى نظرية راتزل. وتدرس الجيوبولتيكا العلاقات المكانية المتبادلة بين المنظر الطبيعي (الأرض) والمنظر البشري (السكان) والمنظر الحضاري (المهارات والتقنية) ذلك من وجهة نظر قومية وذاتية. وتبحث في مفاهيم أبعاد النوق من وجهة نظر خاصة ألا وهي فلسفة القوة. وان الضرورة لا تعرف قانوناً وتستخدم التاريخ القومي لخدمة تلك الأهداف.

وتركز الجيوبولتيكا اهتماماً على مطالب الدولة من حيث المساحة. وقد وجد أن هناك خمسة عناصر في رأي الجيوبولتيكا بالنسبة لمساحة الدولة. وهذه العناصر هي الاكتفاء الذاتي والمجال الحيوي والفكرة الإقليمية والصراع بين قوة اليابسة والماء والحدود السياسية. وتهتم الجيوبولتيكا بالوضع في المستقبل. إذ ترسم صورة لما يجب أن تكون عليه الدولة في حين أن الجغرافية السياسية تدرس الكيان القائم لدولة كما هو فعلاً. فالفرق بينهما هو الفرق بين التحليل الموضوعي للحقائق الجغرافية (الجغرافية السياسية) وبين التفقيه الاتقاني والتثقيف (الجيوبولتيكا).

ولتوضيح هذا الاختلاف نورد ما ذكره كارل هو سهوفر إذ يقول: "أن الجغرافية السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المساحة. أما الجيوبولتيكا فهي تدرس المساحة من وجهة نظر الدولة.

وقد يبدو أن الجيوبولتيكا أوسع من علم السّوْق لأنه يدرس المرافق السياسية في ضوء البيئة الجغرافية. ثم يضع الأهداف السّوْقية والجيواستراتيجية (الأهداف المكانية). ثم يوصي بالوسائل (التعبوية) ويضع الملامح المستقبلية للأهداف المنتظرة. فالجيوبولتيكا أشبه ما تكون بالضمير الجغرافي للدولة. فهو يوصي بما ينبغي عمله سياسياً لصالح الدولة. وقد يؤخذ على مفهوم هذا العلم بأنه الصورة المنحازة عن الواقع الجغرافي لأي إقليم سياسي في العالم. وفي ذلك ما يبرره تاريخياً. فالألمان (الحزب الوطني الاشتراكي) اعتمدوا بدرجة كبيرة على أساسيات هذا العلم من أجل تحقيق أهدافهم القومية الذاتية. من هنا كانت البداية لتشويه هذا العلم وإبعاده عن أهدافه الأساسية.

وفي المقابل فقد ظهر من ينظر إلى هذا العلم على أنه أداة تحليلية لتقويم الوزن السياسي والعسكري للدولة بشكل موضوعي. يعتمد حقائق الجغرافية السياسية وبمنهج موضوعي بعيداً عن الذات. أي انه يحاول أن يتلمس الحاسة السياسية المكانية في عناصر البيئة الطبيعية والبشرية بشكل موضوعي. لتحديد وزن نسبي لكل عنصر من تلك العناصر بما يمكن من تحديد الوزن الجيوبولتيكي للإقليم المراد دراسته بالتالي. ليس صورة حالية فحسب بل كملامح مستقبلية أيضا تتمثل في تحديد أبعاد عليا من خلال ما تتيحه عناصر البيئة من أهداف بشرية ومكانية سَوْقية وسَوْقية عالمية.

من هنا نرى المفهوم الحديث للجيوبولتيك كرديف للجغرافية السياسية بعيداً عن مفهومه القديم الذي حاول الألمان تطبيقه خدمة لمآرب النازية. وتعمل الحركة الصهيونية الآن اعتماده خدمة للأهداف العنصرية والامبريالية التي تؤمن بها هذه الحركة.

وتأسيساً لما تقدم فإن مفهوم الجيوبولتيك ينبغي أن يظل محافظاً على معانيه العلمية الموضوعية. فهو إذن أداة رسم السياسة القومية للدولة طبقاً للحقائق الجغرافية السياسية ليس إلاّ ويظل مفهوم الوزن الجيوبولتيكي كأداة القياس النسبي للأبعاد السياسية للعناصر المكانية والبشرية في الإقليم السياسي بما يمكن من رسم أبعاد سَوْقية مرغوب فيها.

أما الجغرافية السياسية فيمكن تعريفها بأنها ذلك الفرع من الجغرافية البشرية الذي يهتم بدراسة جغرافية الدول أو الوحدات السياسية. فهي تركز على التحليل الموضوعي من مختلف الباحثين[٩].

فقد عرف هارتشهورن الجغرافية السياسية بأنها دراسة تباين الظاهرات السياسية من مكان لآخر في ضوء تباين ظاهرات سطح الأرض باعتبارهما موطن الإنسان. ويدخل ضمن هذه الظاهرات السياسية المظاهر التي تخلفها كل القوى والأفكار السياسية.

كما عرفها بيرسي Peercy بأنها: وصف وتحليل الوحدات السياسية.

وعرفها مودي Moudie بأنها: تحليل للعلاقات بين البيئة والمجتمع.

كما عرفها الكسندر Alexinder بأنها: دراسة الأقاليم السياسية كظاهرة من ظاهرات سطح الأرض.

وعموماً فإن الجغرافيا السياسية تشترك مع كافة فروع الجغرافيا في اهتماماتها بالمكان وخصائص التركيب الجغرافي للوحدة السياسية طالما أن كل دولة هي ظاهرة جغرافية متفردة. وإن الجغرافي السياسي يقدم إضافاته الخاصة عن طريق تقديم الأحوال الحياتية الداخلية كتوزيع السكان وكثافاتهم ودرجة التحضر والأقليات العنصرية والدينية وغيرها. أن أمثال هذه العوامل تشمل على إمكانيات توسعية جوهرية تتعلق بالمشاكل الداخلية الخاصة بالدولة وتحدد قوتها أو ضعفها وان تقدير الجغرافي للمكان يضيف إليه عنصراً متميزاً وجوهرياً.

أن الجغرافيا السياسية فرع صعب من فروع الجغرافيا. وغالباً ما تعرض مختصوها أو المهتمون بها إلى الاتهام بأنهم لا يقدمون شيئاً كبيراً ابعد من كونهم مراسلين سياسيين أكفاء. لكن الجغرافيين الذين يدركون رسالة علم الجغرافيا يستطيعون أن يقدموا إضافات جادة ومهمة في هذا الميدان تساعد على توضيح العلاقات الدولية وتطويرها.

1- 2 الاهمية النظرية والتطبيقية لدراسة الجغرافية السياسية

تتسم الجغرافية السياسية باتساع مجال عملها لكثرة دول العالم وتغير أنظمتها باستمرار وتعقد العلاقات الداخلية والخارجية لها. ولما كان الإقليم الجغرافي وهو الوحدة المساحية لدارس الجغرافية يتسم بالثبات النسبي كونه ظاهرة طبيعية فان الإقليم بالنسبة لباحث الجغرافية السياسية يمثل المنطقة أو الوحدة السياسية التي تتسم بالتغير المستمر مما يلزم باحث هذا التخصص بسرعة المواكبة والمتابعة المستمرة وفي ذلك إغناء متواصل للمعرفة الجغرافية لتطوير المنهج الجغرافي.

فالجغرافية السياسية تعمد إلى تحليل البيئة الطبيعية المؤثرة في الحياة السياسية الداخلية والخارجية للدول. كما انها تعني بدراسة العلاقة بين السكان والبيئة الطبيعية (الأرض). كما أنها تهتم بدراسة موضوع التغير. ولا يقتصر التغير على العلاقات الداخلية للدولة فحسب بل يمتد لعلاقاتها الخارجية وهذا يعني أن الجغرافيا السياسية سريعة التغير هي الأخرى مما دفع البعض[10] للقول بأنها ليست علماً لديناميكيتها المستمرة وبالتالي تغيرها السريع وارتباك طرق البحث فيها نتيجة لذلك.

وترتيباً لما تقدم فان الأهمية النظرية لعلم الجغرافية السياسية تكمن في رفده لعلم الجغرافية مادة ومنهجاً. كما أنها تقدم العديد من الأصول والمبادئ الخاصة بعناصر المكان المختلفة التي يمكن أن تكون الإطار النظري للسياسيات الداخلية والخارجية للدول المختلفة فيما يمكنها من تحقيق أهدافها. وبعبارة أخرى أن القواعد والأصول الخاصة بعناصر الموقع بأبعاده المختلفة وحجم وشكل ومساحة

قـــرب بـــاب الـدخـــول

ومناخ وتضاريس وبيئة الوحدة السياسية يمكن أن تؤطر لأية وحدة سياسية تنظم العلاقات الداخلية والخارجية للدولة. ولا تقل الأصول الخاصة بالتركيبة الاقتصادية والوضع البشري للوحدة السياسية تأثيراً على سابقتها فمن خلالها يمكن صناعة القرارات الرشيدة التي تحدد الأبعاد المستقبلية للوحدة السياسية أولاً. ويرسم السياسات الداخلية والخارجية ثانياً وتكفل بتخطيط وتنفيذ تلك السياسات ثالثاً. وهذه الحقائق مجتمعة لا تعني إغناء المعرفة الجغرافية فحسب بل إغناء اختصاصات أخرى عديدة كالعلوم السياسية والعلاقات الدولية الاقتصادية والعلوم العسكرية وغيرها.

وفي الجانب التطبيقي أو النفعي فان الجغرافية السياسية تنتهي إلى استنتاجات موضوعية سليمة طالما أنها تنتهج الأسلوب العلمي في التحليل الجيوسياسي لمكونات الوحدة السياسية. مما يعين صانعي القرار في الوحدة السياسية في العديد من جوانب الإدارة السياسية والاقتصادية والسكانية للدولة.

ذلك لأن دراسة الجغرافية السياسية تبدأ بتحديد الظاهرة تحديداً دقيقاً مشكلة ام وحدة سياسية كاملة ثم تبدأ بملاحظتها منذ نشأتها الأولى حتى الوقت الحاضر للدراسة عن طريق الوثائق ومن خلال البيانات المعتمدة ثم تبدأ بالتحليل في محاولة لطرح خيارات معينة قد تشكل في مسارها العام إطاراً علمياً للتوقع الهادف لوحدة الدراسة.

وإجمالاً للقول يمكن أن نحدد النقاط الآتية كعناصر رئيسية للأهمية التطبيقية لدراسة الجغرافية السياسية وهي:

1. الكشف عن واقع التركيب البيئي الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي والبشري للوحدة السياسية من خلال اعتماد منهج التحليل الجغرافي السياسي.
2. تشخيص المعوقات المسؤولة الرئيسية عن تحديد ملامح الخريطة السياسية للدولة في مجال علاقاتها الداخلية والخارجية. مما يكفل التنبيه إلى ضرورة صيانة موارد الثروة وتخطيط مستقبلها بما يعزز الاستقلال السياسي للدول.
3. تساهم في رسم ملامح مستقبلية لوحدات الدراسة أو المشكلات المختلفة من خلال الإسهام في تحديد السَرْق للوحدة السياسية.
4. إن الجغرافية السياسية يمكن أن تقدم إسهامات فاعلة لتعزيز الأمن الوطني والأمن القومي والسلام العالمي.

وترتيباً لما تقدم فان دراسة الجغرافيا السياسية لا تعد ضرورة ملحة لتخصصات الجغرافية والتاريخ والقانون والسياسية والعلوم العسكرية فحسب بل للعلوم الاقتصادية والإدارية أيضاً. ونحن نتطلع لليوم الذي ندخل فيه هذه المادة في مناهج تلك التخصصات من اجل خلق المتخصص العالم بتركيبة بلاده الطبيعية والبشرية، القادر على اتخاذ القرارات التي تكفل لها المركز المناسب في الحظيرة الدولية من خلال التنظيم السليم لعلاقاتها الداخلية والخارجية.

1- 3 مناهج البحث في الجغرافيا السياسية

ينبغي على الباحث في الجغرافيا السياسية أن يلاحظ بعض العناصر قبل الخوض بتحديد منهج الدراسة. وهذه العناصر هي:[1]

1. تحديد الظاهرة تحديداً دقيقاً.
2. ملاحظة الظاهرة.
3. وصف الظاهرة وتحليلها.
4. تصنيف الظاهرة وتفسيرها.

مكتبة احمد
للاستنساخ
قرب باب الدخول

والجغرافيا السياسية كونها أحد فروع علم الجغرافيا الاجتماعية لها مناهجها العديدة ويمكن إجمالها في منهجين بشكل عام هما:

أ. المنهج الإقليمي.

ب. المنهج الأصولي.

فالمنهج الإقليمي يقوم على أساس دراسة الأقاليم المختلفة طبقاً لأسلوب التحليل الجيوسياسي الذي يبرز التفاعل بين عناصر الأقاليم الطبيعية. والبشرية في محاولة لتلمس الحاسة السياسية المكانية لتلك العناصر. والإقليم كما هو معلوم مساحة تتكرر ضمنها ملامح مشتركة كنوع من الوحدة في تنوع. فالجغرافيا السياسية تبعاً لهذا المنهج تدرس الوحدات السياسية مباشرة من وجهة نظرها. ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه بان البدء بدراسة الوحدات السياسية يمكن في النهاية من الوصول إلى قواعد وأصول وأهداف عامة لهذا العلم ثم تطبق بعد ذلك في

الدراسات الإقليمية. ويؤيد هذا الفريق رأيه بان البدء في الدراسة الأصولية يقود إلى صياغة قواعد للجغرافيا السياسية لا ظل لها في الواقع[2].

ورغم أن المنهج الإقليمي هو من أكثر المناهج اجتذاباً لاهتمام جمهرة الجغرافيين وعنايتهم لأنه يحقق طموحاتهم في رسم صورة الأرض كونها إقليماً مترامي الأطراف إلاّ أن متبعي هذا المنهج قد يضعون أنفسهم وسط خضم تفصيلي من المعرفة الجغرافيا الطبيعية والبشرية للوحدة السياسية محور الدراسة مما يزيل الخط الفاصل بين ما هو جغرافية إقليمية وجغرافية سياسية تبعاً للمنهج الإقليمي غير واضح خاصة بين عموم الجغرافيين الناشئين. ناهيك عن أن البعض يحاول إضافة طابع سياسي على التاريخ السياسي للدولة وتحليل حدودها وما إلى ذلك لتميزها عن الجغرافية الإقليمية. وقد اتبع بومان Bowman هذا المنهاج في كتابه The New World ودل العديد من الجغرافيين لاحقاً بدلوهم طبقاً لهذا المنهج.

أما المنهج الأصولي أو الدراسة الأصولية كما تسمى فهي تقوم على أساس صياغة القواعد والمفاهيم الرئيسية وطرحها كإطار نظري لتفسير العديد من الظواهر والمشكلات تبعاً لأسلوب التحليل الجيوسياسي في الجغرافيا السياسية. ومن ثم تلمس التطبيقات المكانية المختلفة لتلك الأصول والقواعد.

ويظل هذا المنهج الأصولي يهتم بدراسة كل العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية طبقاً للقواعد والمفاهيم السائدة في مجال الجغرافيا السياسية فيبدأ بالموقع بأنواعه مروراً بعناصر البيئة من مساحة وحجم وشكل وتكوين طوبغرافي وخصائص فيزيوغرافية وحيائية... الخ كما هي معروفة للجغرافيين.

والحقيقة أن الدراسة الأصولية يمكن أن تحقق الهدف المنشود من دراسة الجغرافيا السياسية كما أنها تمكن من وضع قواعد خاصة بهذا العلم لتطبيقها على دراسة الوحدات السياسية طبقاً لمجالات دراسة هذا الفرع من الجغرافيا.

على أن ما تقدم يمثل الإطار العام لدراسة الجغرافيا السياسية بظل منهجيها انفي الذكر، إلاّ أنه أمكن تمييز عدة مناهج تفصيلية في الجغرافيا السياسية.

فقد أوضح رتشارد هارتشهورن R. Hartshorn أربعة مناهج للجغرافيا السياسية هي[٣]:

1. منهج تحليل القوى الخاصة بالدولة.
2. المنهج التاريخي.
3. المنهج المورفولوجي.
4. المنهج الوظيفي.

مكتبة احمد للاستنساخ قرب باب الدخول

أما جونز S. Jones[٨] فقد اهتدى إلى نظرية أطلق عليها نظرية الحقل الموحد لتحليل الدولة من وجهة نظر الجغرافية السياسية.

وفيما يأتي دراسة لمناهج الجغرافيا السياسية:

1. منهج تحليل القوة أو المنهج التحليلي

يعد موضوع القوة من المواضيع الأساسية التي تدخل في اختصاصات علوم عديدة كالجغرافية السياسية والعلوم السياسية وعلم العلاقات الدولية والعلوم العسكرية. وتستخدم عبارة القوة بصيغ متعددة تبعاً لوجهات نظر

الباحثين. وهم عموماً يطلقون القوة كمرادف لقابلية الدولة. لأنهم يعتقدون أن مصطلح قوة الدولة عام ومتنوع. فقد نقصد بقوة الدولة تفوقها العسكري. أو قد تدرك هذه العبارة بمعنى أوسع لتشمل أمور غير عسكرية كالدبلوماسية مثلاً والعلاقات الدولية. وعليه، فان عبارة القوة قد تعني التأثير والسيطرة والإمكانية والقابلية وعموماً فإن القوة تتألف من عناصر رئيسية هي القوة الجغرافية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوة البشرية والقوة النفسية.

ويظل هذا المنهج يقوم الجغرافي السياسي بتحليل عناصر الجغرافية بمفهومها الواسع الذي يشمل المكان والإنسان وأوجه التفاعل بينهما، وترتيباً لذلك فإن عناصر هذا المنهج تتضمن تحليل ما يأتي:

أ. الموقع بكافة مظاهره: الموقع الفلكي والموقع بالنسبة لليابس والماء والموقع التسوّقي والموقع ذا الخصائص المعينة في السّوق العالمي.

ب. عناصر البيئة الطبيعية: تلمس الأبعاد السياسية المكانية للسطح والتكوين الطبيعي والجغرافيا الحيوية.

جـ. الموارد المتاحة: المادية والمعنوية.

د. السكان: التطور – النمو – الحجم – الكثافة – التركيب – حركة السكان.

هـ. وسائل الحركة والاتصال والثورة والمعلوماتية.

و. الأسلوب السياسي: التنظيمات الإدارية والسياسية للعلاقات الداخلية والخارجية للدولة.

ويتم تحليل كل عنصر من العناصر آنفة الذكر طبقاً للمنهج الجيوسياسي الذي يهدف إلى إبراز الحاسة السياسية المكانية.

وقد يبدو أن هذا المنهج ميسور لأول وهلة إلاّ أن حقيقة الأمر ليست كذلك فالخضم من المعرفة الجغرافية لكل عنصر من العناصر يترك أمر انتقاء المادة ذات الحاسة السياسية المكانية أمراً ليس يسيراً على كل الجغرافيين مما يتيح الفرصة للتداخل الكبير بين الجغرافية الإقليمية والجغرافية السياسية. فدور الجغرافي السياسي طبقاً للمنهج التحليلي ليس استعراضاً لمقومات كل عنصر من عناصر قوة الدول بل أن واجبه هو القياس النسبي لكل عنصر من تلك العناصر وفيما يسهم من وزن في معادلة القوة للدولة وطبقاً للإطار النظري المتاح لقياس قوة الدول كما سنرى. وبهذا الأسلوب نحول دون التداخل بين الجغرافية السياسية والجغرافية الإقليمية. وحتى لا تتحول الجغرافية السياسية إلى ما يشبه الجغرافية الإقليمية. وفي ذلك يقول فريمان[5] T.W. Freeman لم يعد هناك صراع بين الجغرافيا السياسية والإقليمية فكلاهما أصبح مساعداً للآخر، وذلك نتيجة للأبحاث السياسية للدول الجديدة في أوربا بعد الحرب العالمية الأولى وتأثير الدراسات الجيدة التي عرضها بومان الأمريكي وديمارتون الفرنسي وماكندر الإنكليزي.

والمنهج التحليلي على العموم من أكثر المناهج دقة لمن يحسن تطبيقه وهو يصلح للتطبيق لا في دراسة الدولة الواحدة فحسب بل للإقليم أو الكتل السياسية الكبرى بسواء.

2. المنهج التاريخي

يحاول هذا المنهاج تتبع كيفية بلوغ الدولة مرحلة نموها الحالية ما مكنها من بسط نفوذها على نطاقها الإقليمي فهو يحاول أن يوجد نوعاً من التطابق بين كل من صفحة المنظر الطبيعي والبشري للإقليم من جهة والظاهرات السياسية من جهة أخرى ليتمكن من الوقوف على حقيقة مجريات التاريخ وما آلت إليه في إيجاد ما يمكن أن يوجد. ومن الطبيعي أن هذا المنحى يقع ضمن دراسات الحتم الجغرافي. وعليه ينبغي ألاّ ينزلق الجغرافيون باتجاه صياغة القواعد والقوانين التي تحكم نمو الدول وتوسعها طالما أن العلاقات المكانية بين الأرض والإنسان في تغيير مستمر.

ويتطلب هذا المنهج تحليل نمو الدولة من القلب إلى الأطراف وكيفية وصولها إلى حدودها السياسية وعناصر قوتها الداخلية والخارجية كافة والمنهج التاريخي وان كان يلقي ضوءاً على سير التاريخ السياسي للدولة، إلاّ أن قيمة معظم الدراسات في الجغرافيا السياسية التاريخية يرتبط بتفسير أحداث الماضي. وبهذا فانه لا يمكن أن تتخذ من مثل هذه الدراسات مؤشر لما يحدث اليوم[6].

والحقيقة أن هذا المنهاج يقود إلى رسم عدة خرائط تحكي كل منها حركة الإنسان على صفحة الإقليم تقدمه أو تراجعه كونه حيواناً سياسياً له وسائله وأهدافه، تكون في مجموعها أطلساً تاريخياً للوحدة السياسية المدروسة عبر فترات زمنية متتابعة.

وتعد الوثائق التاريخية المادة الأساسية لممارسة هذا المنهج. ولما كان نشر الوثائق تقيده التعليمات والأعراف الدولية فان إمكانية الحصول عليها لا يعد أمراً

مكتبة احمد

ميسوراً. زد على ذلك أن تلك الأعراف والتعليمات لا تسمح بنشر الوثائق التي لم يمض عليها بعد (50 سنة ما يجعل أمر كتابة الجغرافيا السياسية المعاصرة وفق المنهج التاريخي أمراً متعذراً.

ولكن المنهج التاريخي يظل مهماً وبناء لتتبع مراحل مختلفة من دراسة أي وحدة سياسية أو إقليم سياسي.

3. المنهج المورفولوجي:

يعتمد هذا المنهج على تحليل الظاهرات السياسية بالدولة تبعاً لأنماطها وتركيبها. والمقصود بالأنماط كافة التنظيمات التي يرجع تكوينها إلى إتقان وتعاون الوحدات السياسية سواء أكان هذا على المستوى الوطني (أقسام إدارية داخلية) أو إقليمي (كتل إقليمية كدول مجلس التعاون الخليجي) أو على مستوى (اتحادات دولية كدول السوق الأوربية المشتركة أو دول حلف الأطلسي أو حلف وارشو أو دول مجلس التعاضد السوفيتي (الكوميكون) في حينه وغيرها). ويقصد بالتركيب الظاهرات السكانية التي تتضمنها الوحدة السياسية كالقوة السكانية والقوة الاقتصادية والعواصم والحدود السياسية والمناطق التي تعاني من مشكلات وغيرها.

ويكاد يكون هناك شبه إجماع على أن ايطاليا تعد نموذجاً متفرداً للدراسة بظل هذا المنهج.

فالأنماط عند دراسة ايطاليا تركز على موقعها بكافة معطياته "الفلكي والبحري والشوقي والشوقي العالمي وتأثيراته على تقسيماتها الداخلية وعلى

علاقاتها الإقليمية والدولية" كونها عضوا في السوق الأوربية المشتركة وعضويتها في حلف الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية OECD وغيرها.

أما التركيب فينصب على دراسة مناطق التركيز السكاني والنشاط الاقتصادي. فايطاليا الشمالية -حوض نهر البو- تكون مركز الثقل السكاني والاقتصادي في جسم الدولة بحكم الموارد المتاحة فيها "وقد ترتب على ذلك أن أصبح هذا الجزء المركز الحيوي لنشاطها السياسي ومصدر قوتها ومرتعاً خصباً لنمو الأفكار المعتدلة.

في حين أن قطر الجنوب الايطالي، لضآلة موارده المتاحة وتخلخله السكاني وشظف العيش، هيأ المناخ المناسب لتفشي الأفكار المتطرفة. وقد نجم عن ذلك قطبان متنافران يشدان بجسم الدولة ليس نحو القلب باتجاه التكامل بل العكس يشدانها نحو الأطراف بعيداً عن القلب فيما يهيئ ظروفاً قد تؤل إلى الانفصال عن جسم الدولة (في الجنوب).

وتدرس العاصمة في سياق التركيب أيضاً. والعاصمة روما تقع بعيداً نسبياً عن القلب الحيوي للدولة وهي ليست مدينة صناعة كنظيراتها من عواصم الدول الأوربية الغربية. لكن أهميتها تنبثق عن احتضانها لدولة الفاتيكان بما أضفى عليها أهمية خاصة دينية ودولية. وعموماً فإن منطقة العاصمة أكثر اعتدالاً من الناحية السياسية عند المقارنة بين الشمال والجنوب.

هذا وتدرس الحدود الدولية ومشكلاتها عند اعتماد التركيب في المنهج المورفولوجي للجغرافيا السياسية.

مكتبة احمد
للاستنساخ
قرب باب الدخول

4. المنهج الوظيفي

يعتمد هذا المنهج على التحليل الجغرافي لوظيفة الدولة من الناحية السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها داخلياً وخارجياً.

فبالنسبة للوظيفة الداخلية نبدأ بتحليل واجبات الدولة المتمثلة بتثبيت كيانها وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وتحقيق الوحدة السكانية والاقتصادية داخل جسم الدولتين وسن وتنفيذ القوانين لتحقيق الأهداف المرسومة.

كما تتضمن دراسة النطاق الإقليمي للدولة من خلال دراسة نوعين من القوى[1]:

قوة الطرد عن المركز وهي التي تعمل على تفكيك جسم الدولة وتتمثل في الحواجز التضاريسية وبعض الفواصل السكانية متمثلة في اختلاف الخواص السكانية وحتى الاقتصادية والاتجاهات السياسية بالتالي.

قوة الجذب نحو المركز وتتمثل في آليات تكتيل جسم الدولة أي أنها تسير باتجاه معاكس للقوى السابقة. وتتمثل في رغبة الدولة وأيدلوجيتها في تكوين دولة تتوفر فيها المقومات القومية.

ثم يأتي تحليل مبررات وجود الدولة من خلال دراسة المقومات البشرية وتحديد منطقة السويداء ودراسة التنظيم الداخلي.

أما الوظيفة الخارجية فتتمثل في العلاقات المكانية التي تتناول دراسة الحدود ومشكلاتها وأنواعها ووظائفها. والعلاقات الاقتصادية وتدرس سياسة الدولة التجارية من خلال سياسة الاكتفاء الذاتي التي تنتهجها في مجالات الاقتصاد

الإنتاجي والخدمي بسواء. وتناول العلاقات السياسية الدولة وانتماءاتها وعضويتها للتكتلات الإقليمية والدولية وتقويم ذلك. أما العلاقات النوْقية فتتمثل في إبراز الاعتبارات النوْقية العالية الناجة عن عناصر المكان. كما تناول تحليل الارتباطات الدولية للوحدة السياسية الدفاعية والهجومية بسواء.

5. نظرية الحقل الموحد[9]، أو منهج جونز كما يسمى:

لقد مثل جونز عناصر النظرية بسلسلة تتكون من خمس حلقات هي: الفكرة السياسة والقرار والحركة والمجال والمنطقة السياسية. ونعني بالفكرة الفكرة السياسية التي تتمخض عنها نشأة الوحدة السياسية، أما القرار فيعني تنفيذ عمل سياسي وتتمثل الحركة بنقل السكان والبضائع والأفكار. أما الحيز أو المجال فيقع في بعدين هما الزمان والمكان. أما المنطقة السياسية فهي حصيلة الحلقات الأربعة السابقة.

ويمكن أن نسوق المثال الآتي لدراسة فلسطين كوحدة سياسية مستقلة.

الفكرة هي فكرة الثورة لتحرير فلسطين عربياً وإسلامياً والقرار الإعلان السياسي للأقطار العربية والدول الإسلامية في هذا الشأن. والحركة تتمثل بإعداد الجيوش وتوظيف الموارد لخدمة هذه الفكرة ضمن المناطق. أما المجال فيتمثل بتنظيم التشكيلات العسكرية والسياسية المختلفة التي تخدم الفكرة. وتظل ارض فلسطين الطاهرة هي المنطقة السياسية للدولة طبقاً لهذا المنهج.

ويمكن أن تدرس الحركة الصهيونية تبعاً لهذا المنهج فالفكرة السياسية هي الصهيونية والقرار يتمثل بوعد بلفور عام 1917 المتمثل بإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين. والحركة هي هجرة يهودية من الخارج إلى فلسطين.

مكتبة احمد

أما إنشاء المستعمرات وتكوين فرق الإرهاب فيتمثل في المجال. أما المنطقة السياسية فتتمثل بإنشاء الكيان الصهيوني الغاصب عام 1948.

6. منهاج النظام

تدور فكرة منهاج النظام على العملية السياسية كونها معقدة الجوانب، وهي عبارة عن تتابع الأحداث أو الإجراءات التي يقوم بها الإنسان من اجل تحقيق نظام سياسي والمحافظة عليه أو تغييره. ويؤدي إجراء الإنسان إلى تغير في الإقليم والعملية السياسية تعمل من خلال الإجراءات المتأثرة بالقوى المجتمعية والإدراك والمنظور المكاني. وطبيعة النظام السياسي من حيث كونه مطلقاً. وعموماً لابد من الربط بين العملية السياسية وانعكاساتها المكانية. فالعملية السياسية هي المفتاح لفهم التنظيمات المكانية وعلاقاتها البشرية وانه بدون فهم العملية السياسية تضيق البصيرة الجغرافية.

7. المنهج السلوكي[10]

يدور المنهج السلوكي حول فكرة سلوك الإنسان (الناس، كأفراد) وجماعات في ظل ظروف محددة في الانتخابات مثلاً أو غيرها من جوانب العملية السياسية كاتخاذ القرارات أو الأفكار السياسية أو الإدراك المكاني السياسي والانتماء السياسي.

وينبع المنهج السلوكي من فكرة التأثير والاستجابة التي استمدها من علم النفس. فالبيئة الجغرافية هي المثير والإنسان يمثل الاستجابة وعند استجابته يتخذ القرار ثم يسلك سلوكاً معيناً.

8. منهج الوزن الجيوبولتيكي (منهج الدكتور أزهر السماك)[11]

يقترن هذا المنهج ببداية عام 1984 في الدراسة المنشورة بعنوان (الوزن الجيوبولتيكي للأنماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي ومستقبله) ثم تلته عشرات البحوث فضلاً عن أربعة كتب: ثلاثة منها منهجية في الجغرافيا السياسية واخر مرجع. فضلاً عن العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه لطلبة الباحث نفسه.

مكتبة احمد
للاستنساخ
قرب باب الدخول

ويستند هذا ا اسة (أو البعد) السياسية عية بكافة تفاعلاتها داخل لعناصر الوحدة السياسية الطبيعية وا ـ الوحدة السياسية وفي إطار العلاقات المكانية المتداخلة والمترابطة مع دول الجوار الجغرافي الملاصقة وبأهداف أخرى تكتيكية واستراتيجية متنوعة في ظل منهجية تماثل المنهج التجريبي. حيث يتم اعتماد العنصر المطلوب لقياس الوزن الجيوبولتيكي في الوحدة السياسية أو الإقليم السياسي لعنصر مستقل (النتيجة)، واعتماد ذلك العنصر بدول الجوار الملاصقة للوحدة السياسية كعامل متغير (الأثر)، في حين تظل الأهداف المنهجية التكتيكية في وحدات سياسية مماثلة لمرحلة التطور السياسي والإستراتيجية (الوحدات السياسية المتقدمة) كمعايير فاحصة أو ضابطة في ظل هذا المنهج.

ولعل من الموضوعية أن نشير إلى أن هذا المنهج يعد تطويراً جاداً لمناهج تحليل القوة، فضلاً عن اعتماد طرق قياس كمية جديدة. كما توج ذلك في بحث قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراته الجيوبولتيكية المحتملة المنشور

بمجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت). والذي أثار اهتمام الباحثين والمفكرين في الاستراتيجية والاقتصاد والسياسة بالتعليق عليه والإشادة به كما فعل الدكتور إبراهيم العيسوي في كتابه قياس التنمية، والدكتور جمال زهران مجلة بحوث الدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية.

فضلاً عن ترجمته من قبل المجلة العربية للدراسات الدولية في واشنطن والتي منحت المؤلف (عضوية الهيئة الاستشارية للمجلة المذكورة) في حينه.

ولا يقتصر البحث هنا على مجالات تحليل الأهمية النسبية لعناصر الوحدة السياسية كواقع فحسب بل من خلال القياس الكمي بل يذهب إلى ابعد من ذلك في دراسة الاتجاهات المستقبلية. مطبقاً بذلك المحتوى الفلسفي لجوهر العلم كونه: المعرفة المنسقة المصنفة التي تفصح عن تفاعل الظواهر المحيطة بالإنسان سبيلها إلى ذلك مسألتان: الملاحظة وتكرارها والتنبؤ بالضبط ، فالتنبؤ يعد أحد أهم سمات العلم ونجده يشكل جزءاً رئيسياً من منهج قياس الوزن الجيوبولتيكي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المنهج قد بعث الحياة في عظام الجغرافيا السياسية ليضفي عليها الجانب التطبيقي أو النفعي في عصر أقل ما يقال عنه: عصر التناحر الاقتصادي في المقام الأول.

ولعل من نافلة القول أن نذكر أن لمعايير القياس الكمي التالية وغيرها والمطبقة في أبحاث هذا المنهج تشكل العمود الفقري لمنهج الوزن الجيوبولتيكي وهي:

- دليل لتنمية البشرية.

- مؤشر هيرفندال وتعديلاته لقياس التركيز والتنوع.
- درجة التركيز السلعي للصادرات والواردات.
- مؤشر تصدير السلعة الخام.
- مؤشر المرونة الداخلية للطلب.
- مؤشر التركيز الجغرافي للواردات.
- متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية.
- مؤشر دليل الإبداع العلمي.
- دليل الحرمان البشري.
- دليل الانكشاف الاقتصادي.
- مؤشر تصدير السلعة الرئيسية.
- مؤشر التبادل الصافي.
- مؤشر التنوع والتركز.
- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.
- مؤشر دليل الانجاز التقني.
- مؤشر دليل الانتشار العلمي.

مكتبة احمد
للاستنساخ
قرب باب الدخول

وغيرها العديد من المؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والتقانية نراها في أبحاث الدكتور السماك.

نستخلص مما تقدم أن الدكتور السماك استطاع – وبتواضع شديد- أن يرسي قواعد مدرسة في الجغرافيا السياسية تستند إلى القياس الكمي للوزن

الجيوبولتيكي مركزة على أهم عناصر التناحر السياسي في العالم وهو البعد الاقتصادي. أعانه في ذلك خبرته التخصصية العالية في الموارد الاقتصادية النفطية ومؤلفاته وبحوثه العديدة ومردوده من طلبة الماجستير والدكتوراه وخبرته التدريسية الجامعية التي ابتدأت منذ عام 1970.

حاصل ما تقدم أن هناك العديد من المناهج الفرعية لدراسة الجغرافيا السياسية مثلها في ذلك العديد من فروع الجغرافيا. إلاّ أنها رغم تعددها تظل ملتزمة بتعليات منهج الدراسة الجغرافيا، المتمثل في التحليل والتوزيع والتركيب. ويمكن أن نقرر أن المكان، المسرح الجغرافي يعد القاسم المشترك لكل المناهج. ويظل البحث على التكامل المكاني قاسماً مشتركاً وبالرغم من سمة الثبات النسبي للمكان إلاّ أنه عنصر يتغير بحكم ارتباطاته بالإنسان.

وعليه فستظل أقدامنا ملتصقة بالمكان عند دراسة كافة موضوعات علم الجغرافيا السياسية واضعين نصب أعيننا أن منهج الدراسة الجغرافيا العام الذي يتبعه الباحث في تقصي مشكلة ما لابد أن يقوم على تحليل العلاقات المكانية على مستوى الدولة أولاً وبين الدول المختلفة ثانياً ودراسة أنماطها الإقليمية والعالمية ثالثاً. ومتبعاً منهجاً (قياس الوزن الجيوبولتيكي) في تحليل القوة. ومن خلال إيماننا المدرك بأن (العامل الاقتصادي) هو المحرك الأساسي في الخريطة السياسية العالمية ما ظهر منه وما بطن.

2

البيئة الطبيعية في تركيبة الدولة بمنظور الجغرافية السياسية

2- 1 الخصائص الموقعية

يعد تحليل الظاهر الوظيفية للأقاليم السياسية من صميم واجب الجغرافي السياسية التطبيقية. وتشكل التحليلات الجيوسياسية لعناصر المكان الطبيعي والبشرية لأية وحدة سياسية المدخلات الرئيسية Input في حين تتمثل مخرجات هذه الدراسة Output فيما يقدمه من قواعد وأحكام تخدم العلاقات الدولية. والجغرافي في عمله هذا لا يشاركه ولا يمكن لأي تخصص آخر أن يعطيه من سعة علمه. فكما يقول والترليبمان الصحفي والسياسي الأمريكي "لن يكون هناك أمل بتسوية صالحة في المستقبل للشؤون البشرية إلا إذا استندت إلى المعرفة الصحيحة والفهم الجيد للظروف الطبيعية للعالم الذي نحيا فيه. ويقوم الجغرافي والسياسي بكشف النقاب وإزاحة الستار عن المعلومات الخاصة بظروف العالم الطبيعية التي تؤثر في حياة الإنسان، وهكذا يمكن لدارس الجغرافية السياسية أن يكون مخططاً لوظيفة الدولة الداخلية والخارجية على حد سواء. ويمكن أن يكون في موضع الاستشارة بحكم تخصصه وخبرته في المكان بمعناه الواسع.

وتقف العناصر الطبيعية في المقدمة وتشكل موقع المكان (الموقع الجغرافي) حجر الزاوية في التحليل الجغرافي السياسي لأنه وحدة سياسية: سواء أكان دولة أو حتى أم نمطاً من الأنماط السياسية.

ويتسم الموقع بالثبات كبقية العناصر الطبيعية الأخرى. لأن الموقع مكان ثابت على الأرض. غير أن قيمته السياسية أو الستراتيجية في تغير مستمر. وبعدا

أخرى فان التنمية السوقية العالمية للموقع متغيرة بتغير الزمن أولاً والتقنيات المستحدثة ثانياً.

وبغية الكشف عن مزايا ومثالب المواقع المختلفة للوحدات السياسية فإننا نقسم هذه المواقع إلى ثلاثة أنواع هي:

- موقع الفلكي.
- الموقع بالنسبة لتوزيع الماء واليابسة.
- الموقع السوقي.

2- 1 الموقع الفلكي

2-1-1 يقصد بالموقع الفلكي الموقع بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول وكما هو معلوم فإن الكرة الأرضية تقسم إلى 180 دائرة عرض. منها 90 في نصف الكرة الشمالي ومثلها في نصف الكرة الأرضية الجنوبي. وتعد دائرة عرض صفر التي تمثل خط الاستواء منتصف الكرة الأرضية. وتبرز دوائر عرض محددة في الأهمية الفيزيوغرافية للكرة الأرضية. ومن هذه الدوائر: دوائر عرض 23.5° شمالاً (مدار السرطان) ومثلها جنوباً (مدار الجدي). ودائرة عرض 66.5° شمالاً الدائرة القطبية الشمالية ومثلها جنوباً الدائرة القطبية الجنوبية. اما دائرتا عرض 90 شمالاً و90 جنوباً فهما يمثلان القطبين الشمالي والجنوبي على التوالي.

وتتمثل الأهمية الخاصة لهذا التقسيم في متابعة تأثيرات الموقع في الأوضاع المناخية بالدرجة الأساس وانعكاساتها على مجمل الجغرافية الحيوية للأقاليم وعلى النشاط الاقتصادي والوضع السياسي والمركز الدولي بالتالي.

فعند تقويم العناصر الموقعية العالمية لموقع أية وحدة سياسية يؤخذ بعين الاعتبار الامتداد العرضي للمكان (الفلكي) فكلما تنوعت دوائر العرض نتيجة للامتداد والاتساع تنوعت الخصائص المناخية للإقليم أو الوحدة السياسية. فالتنوع في دائرة العرض يعني التنوع في المناخ والتنوع في النشاط الزراعي والتنوع في النشاط الاقتصادي بالتالي. وهذا يقود بالوحدة إلى مكانة الدول المكتفية ذاتياً. أي بلوغ الدولة حالة القوة نتيجة هذا الموقع.

وبعكسه فان الامتداد العرضي المحدود أو التماثل في دوائر العرض نتيجة للامتداد في نطاق جغرافي مناخي محدد لكونه في الجهات الاستوائية أو المناطق المعتدلة الباردة، فانه يقود للتماثل في الخصائص المناخية وبالتالي التخصص الإنتاجي في شخصية الإقليم الاقتصادية وابتعاده عن حالة الاكتفاء الذاتي أي ابتعاده عن حالة القوة.

وإذا كان ما تقدم يمثل بعض الجوانب الايجابية لامتداد الموقع بالنسبة لدائرة العرض. فان التنوع في هذه الدوائر قد تخلق بعض المتاعب السياسية للدولة في وظيفتها الداخلية (تحقيق الوحدة البشرية داخل جسمها). طالما أن التنوع في دوائر العرض يقود للتنوع المناخي وبالتالي الإسهام غير المباشر في خلق شخصيات جغرافية متميزة تتسم كل منها بشخصية محددة يضمن التئامها بجسم الدولة مسألة تتوقف على نشاط عوامل الحركة والاتصال أولاً. والعوامل الفكرية والمعتقدات ثانياً في قلب أو نواة الدولة. في حين أن التماثل في دوائر العرض أو الامتداد المحدود قد يخلق حالة التئام أثنوغرافي أكبر بحكم التماثل المناخي فالشخصية الجغرافية الموحدة. وتعد شبه جزيرة إيبريا (اسبانيا) مثالاً للحالة الأولى. فلكل من

شمال ووسط وجنوب وغرب البلاد شخصياته الجغرافية المتميزة. فعلاً فقد أسهمت هذه الظاهرة بالإضافة إلى اعتبارات بشرية وفكرية وسكانية في تعزيز الحركة الانفصالية لإقليم الباسك في شمال البلاد. أما الإمبراطورية الرومانية فتعود عظمتها إلى جانب الاعتبارات الأخرى اعتبارات التشابه في الشخصية الجغرافية.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الاتساع المكاني بالنسبة لدائرة العرض يخلق فرص ميلاد لدول عظمى. وفعلاً فإن استقراء دقيقاً لخريطة العالم السياسية تؤكد هذه الحقيقة. إذ يكاد نصف الكرة الشمالي أن يكون محتكراً للوحدات السياسية العظمى، كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية الصين الشعبية وغيرها.

وتتمتع هذه القوى بموقع جغرافي ممتاز بالنسبة لدوائر العرض لأنها تمتد من المناطق الدافئة حتى الجهات المعتدلة الباردة. وتهيمن على غالبية الأقاليم المعتدلة بتعبير آخر: فالجهات المدارية تمتد بين دائرتي عرض 20- 30 شمالاً كانت في العالم القديم أكثر تحفزاً. ويبدو أن الإنسان لم يكن بعد قد اهتدى إلى كيفية التأقلم لعناصر بيئته ولهذا كانت الجهات الدافئة أصلح الجهات لإقامته. وان أول بوادر الحضارة قد ظهرت حيث الحياة السهلة الميسورة. وبعد اهتداء الإنسان إلى التكيف المتطور لعناصر بيئته انتقل النشاط البشري إلى العروض المعتدلة حيث برزت الدول العظمى هذه.

على أننا نرفض الأفكار الخاصة بالحتم البيئي في ميلاد الدول العظمى والتي مفادها أن البلاد السهلية لا تنتج رجالاً أشداء (هرودت) ونقص الشجاعة والروح الوثابة عند سكان آسيا يعود إلى قلة المدى الحراري الفصلي الذي يسود

تلك الجهات (غير قارية)؟ ولا أن الحضارات الحديثة احتكار للمناطق المعتدلة ذات المدى الحراري والنشاط الاعصاري المتميز (هتكتن) وهذه الصفات المناخية هو السائد في غرب أوربا؟.

أما الموقع بالنسبة لخطوط الطول فان تأثيراته محدودة فهو يشير للاتساع المكاني المتمثلة في الامتدادات المجال الحيوي. وكما هو معلوم فان الكرة الأرضية مقسومة إلى (360) خط طول، (180) منها في شرقها ومثلها في غربها. وقد تعارف العالم على أن خط الصفر هو الخط المار بكرينتج إحدى ضواحي مدينة لندن، فالجهات الواقعة إلى الشرق هي ضمن الخطوط الشرقية والعكس صحيح. غير أن الجغرافيين المسلمين يعتمدون الخط 42° شرقاً وهو الخط المار بمدينة مكة المكرمة هو خط الصفر لتقسيم العالم إلى خطوط طول شرقية وخطوط طول غربية. في حين أن بعض الجغرافيين العرب اعتبروا خط 13° غرباً الخط المار بجزر الكناري (جزر السعادات اغو جزر الخالدات كما تسمى) هو خط الصفر. وعموماً فان هذا الموقع لا يشير أكثر من الاتساع المستعرض للمكان وانعكاساته على حساب الزمن بالدرجة الأساس.

2- 1- 2 الموقع بالنسبة لليابسة والماء

يتباين توزيع الماء في الكرة الأرضية. ففي الوقت الذي تسود المياه نحو ثلاثة أرباع الكرة الأرضية لا يحظى اليابسة إلا بربع إجمالي مساحتها وتتباين الدول في موقعها في هذا الخصوص. فهناك الدول البحرية والدول القارية. وهذه تتباين فيما بينها بالنسبة لعدد البحار ونوعية الساحل ومورفولوجيته وأهميته بالتالي وفيما يأتي دراسة تقويمية للعناصر التوقية العالمية في هذا النمط من المواقع.

2- 1- 2- 1 الموقع البحري

تؤثر البحار والمحيطات تأثيرات بالغة في قوة الدولة وتزيد من أهميتها وترفع من مكانتها في الخريطة السياسية. فالدول البحرية تحظى بمكانة متميزة في هذا المجال بالمقارنة مع نظيراتها الدول القارية. فالملاحظ أن الدول العظمى في العالم منذ أن عرف الإنسان الملاحة إنما هي دول بحرية سواء كان ذلك بصورة كبيرة أو على نطاق ضيق وإنها سيطرت على البحار وعلى التجارة العالمية. ويؤكد على ذلك فينيقيا والإغريق والأسبان والبرتغال وهولندا والنرويج وبريطانيا. ولا توجد دولة عظمى حالياً إلاّ والشخصية البحرية هي الطابع الطاغي عليها.

ولقد لعب البحر دوراً حاجزاً في السابق مما هيأ ظروفاً مناسبة لقيام حضارات عريقة كالحضارة اليونانية. فللبحر يعود الفضل في تعزيز روح الاستقلال للجزر اليونانية لا عن الأجنبي فحسب بل فيما بينها أيضاً لذلك لم يسجل التاريخ قيام إمبراطورية يونانية كما يقول فيرجيف.

ويمكن التمييز بين الدول البحرية بعضها عن بعض من خلال:

1. نسبة الحدود البحرية إلى إجمالي حدود الدولة أو النسبة بين طول السواحل ومساحات المناطق. وفي ضوء ذلك يمكن تحديد القيم الآتية:

أوربا	استراليا	آسيا	الولايات المتحدة	أفريقيا
1 ميل طولي لكل 175 ميل² مساحي	1/225	1/490	1/530	1/700

وهكذا كان القارة كثيراً تأثرا لزحاد الزحف عن المسطحات المائية الخارجية

والعكس صحيح.

2. نوعية الساحل وأشكال تضاريسه إذ ليس المهم الطول المطلق للساحل بل طبيعته وموروفولوجيته الطبيعية والبشرية وما يتيح من فرص للنشاط البشري لمختلفة. فليس البحر هو عنصر الجذب بشكل مطلق فسواحل أفريقيا تبلغ نحو ثلاث مرات سواحل أوروبا. أن ندرة تعاريجها واستقامتها حالت دون اكتشافها المبكر وبالتالي تطويرها. في حين أن تعاغل الخلجان وكثرة التعاريج التي أتاحت فرص إنشاء المرافئ البحرية التجارية والعسكرية في السواحل الأوربية كان لها دور بارز في تقدم القارة وتطورها.

وباستقراء دقيق لخريطة هاتين القارتين يظهر بوضوح أن السواحل الشمالية والغربية للقارة الأفريقية على وجه الخصوص تتسم باستقامتها وان المرافئ والمنشآت والمنشأة عليها تعد مراكز مكشوفة تماماً في حالة الأزمات الدولية، في حين أن سواحل الدول الاسكندينافية خاصة وغرب وجنوب القارة الأوربية عامة تعد أماكن مناسبة لإقامة المرافئ والموانئ المختلفة.

3. قيمة البحر الدولية والإقليمية والعالمية، إذ لا تتمتع كافة بحار العالم بمكانة موحدة في هذا الخصوص. فللمحيط الأطلسي الشمالي مكانة خاصة غير نظائرها في جنوبه. وللبحر المتوسط مكانة غير مكانة الخليج العربي أو البحر الأحمر. فحضارة الدول المطلة ومدنيتها وطبيعة علاقاتها الاقتصادية والسياسية وحجم إنتاجها السلعي والخدمي وتنوعهما والحجم السكاني وغيرها هي المحددات الرئيسية لهذا المعيار.

مكتبة احمد

فالبحر المتوسط يشهد نشاطاً بمئات لا بل آلاف الأنواع من المنتجات خاما ومصنعات في حين تطغى صيغة المبادل أو التخصص في طبيعة الحركة التجارية للخليج العربي مثلاً (نفط بالدرجة الأساس). وعليه يمكن تقسيم دول العالم البحرية إلى المجاميع الآتية:

1. دول جزرية كالجزر اليابانية والجزر البريطانية والدولة القارة (استراليا) وغيرها. وتسمى بالدول البحرية أيضاً.

يتمتع هذا النمط من المواقع البحرية بمزايا اقتصادية وعسكرية وثقافية وسياسية فسكان هذه المواقع يتصفون بالنظرة العالمية. فهم يتسمون بانطلاقهم الحضاري وتقبلهم لكل جديد. فهم على اتصال وثيق بكل المستجدات العالمية. وهم يتمتعون بمزايا دفاعية وهجومية. ولهذا نجدهم يهتمون ببناء أساطيلهم البحرية أكثر من التركيز على قواتهم البرية. فبريطانيا تعد من أحسن الأمثلة على قيمة توسط الموقع بالنسبة للطريق التجاري عبر المحيط الأطلسي الشمالي. وهو أهم طرق العالم كلها من الناحية التجارية. فبريطانيا وان كانت قد ساهمت بقسط كبير في إعلاء شأن هذا الطريق إلاّ أن توسط موقعها بالنسبة للمراكز الصناعية في شرق أمريكا الشمالية ونظائرها في غرب القارة الأوربية قد زاد كثيراً في أهميتها التجارية يضاف إلى هذا قيامها في مركز متوسط بالنسبة لنصف الكرة الأرضي (نصف الكرة الشمالي) مما أفادت منه الشيء الكثير في التجارة الدولية.

وهذا الموقع الفريد لبريطانيا هو عكس الموقع الهامشي للدولة القارة (استراليا).

2. دول شبه جزرية أو الدول شبه البحرية كما تسمى:

وهي الدولة التي تغلب عليها صفة البحرية ككندا والولايات المتحدة واسبانيا وفرنسا والبرتغال وايطاليا والسويد والنرويج وغيرها.

إن مصالح هذه الدول ومناطق الجذب أو التوجه الجغرافي لها يتجه نحو البر إذا توافرت عوامل الجذب في الأرض. ولا يلجأ الإنسان إلى البحر إلا إذا ضاق عليه البر. فسكان النرويج يتجهون نحو البحر في حين أن سكان فرنسا يرتبطون بالبر أكثر فاليابس أكثر جاذبية فالتوجه الجغرافي لفرنسا هو توجه بري.

3. دول تطل على بحرين: كمصر والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية والمكسيك والهند وغيرها.

وهذه الدول تتمتع بمواقع متباينة منها ما يقع عند مناطق برزخية أو بمعنى آخر حيث يستدق اليابس مثل المكسيك وجمهوريات أمريكا الوسطى باستثناء السلفادور. والبعض يقع عند التقاء مسطحين مائيين كمصر والمملكة المغربية حيث تتقابل مياه البحر المتوسط بالبحر الأحمر في الحالة الأولى ومياه البحر المتوسط بمياه المحيط الأطلسي في المثال الثاني. والصومال حيث تتقابل مياه المحيط الهندي بمياه عدن. واتجاه جنوب أفريقيا حيث تتقابل مياه المحيطين الهندي والأطلسي. وإما أن تقع في شبه جزيرة كالعديد من دول آسيا ككوريا والملايو والهند.

4. دول تطل على بحر واحد: وهذه الدول تكاد تكون مقفلة أرضاً. كالعراق والذي لا يملك سوى مسافة 50 ميل في أعالي سواحل الخليج العربي. والأردن وساحلها على البحر الأحمر والأرجنتين على المحيط الأطلسي وتشيلي على المحيط الهادي والعديد من دول القارة الأفريقية.

ويتصل بالموقع الجغرافي البحري مايعرف بالتوجيه الجغرافي وهذا يتوقف على توزيع ظاهرات السطح الكبرى الرئيسة ضمنها. فجبال اسكندينافيا وجهت النرويجيين نحو البحر لأنها لم تترك سهلاً ساحلياً يمكن استغلاله، وتوزيع السهول والجبال في إيبريا عملت على توجيه سهول كتالونيا نحو البحر. وفككت الروابط القومية داخل إيبريا فظهرت لغات: كتالونيا وقشتالة والبرتغال مما أدى إلى انفصال البرتغال واستقلالها والى ظهور دعوة انفصالية في كتالونيا مما اضطر الحكومة الاسبانية 1931 – 1936 إلى منحها الاستقلال الذاتي. وعمل فقر الياس دورة في توجيه اليونان بحراً في حين اتجهت يوغسلافيا نحو وسط أوربا.

ولعل من المفيد أن نشير إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تحديد التوجيه الجغرافي للدول البحرية فقد اقترح فان فالكنبرك طريقتين[1] حاول فيهما تحديد الدول البحرية والدول القارية.

أ. استخراج نسبة الحدود البحرية إلى الحدود البرية أو الأرضية وقد صنف الدول الأوربية إلى:

1. دول تتصف بسيطرة السواحل كالجزر البريطانية واليونان والدنمارك.
2. دول تتصف بتغلب السواحل كالدول الاسكندينافية وايطاليا وفرنسا وأسبانيا.
3. دول تتصف بتغلب الحدود الأرضية كألمانيا.
4. دول تتصف بسيطرة الحدود الأرضية كسويسرا.

إن هذه الطريقة ميكانيكية فقط فهي تهمل جانب الكيف بدرجة كبيرة.

لأن الحكمة - كما رأينا- ليست في طول السواحل أو عدد البحار بل بنوعية الساحل - أهمية البحار- ناهيك عن أن مصلحة الدولة أو رغباتها تحكم التوجيه الجغرافي لها.

ب. احتساب نصيب الفرد من تجارة الدولة مقيساً بالأطنان. أي نسبة التجارة البحرية إلى عدد السكان.

وهذه الطريقة قد لا تعكس الواقع الحقيقي. ففي الأقطار القليلة السكان ترتفع هذه النسبة وقد لا تكون دولاً بحرية بمعنى الكلمة. كما أنها لا تميز بين هيكل الإستيرادات وهيكل الصادرات حسب نوع السلع وأهميتها لقوة الدولة في السلم أو الحرب أو بكليهما.

أما منك فقد صنف الدولة إلى بحرية أو برية آخذاً بعين الاعتبار عدد البحار والتوجه الفعلي لنشاط سكانها إضافة إلى الموقع والخصائص الطبيعية.

وقد صنف الدول إلى:

1. دول تقع على بحر واحد كالعراق.
2. دول تقع على بحرين كالمكسيك.
3. دول تطل على ثلاثة بحار كالولايات المتحدة.
4. دول جزرية كبريطانيا.

2- 1- 2- 2 **الموقع القاري**

يتيح الموقع القاري فرصاً عددة جداً للوحدة السياسية . فالموقع القاري يمنح الفرصة للدول من الوقوع في مناطق الخطوط الداخلية. فعند توفر عوامل

الحركة والاتصال الجيدة وفي ظل إدارة عسكرية محنكة يمكن إن تتحرك تلقائياً بشكل يحقق فرص أهميتها المحلية.

الا ان هذا النمط من المواقع يشكل عبأ كبيراً على الدولة أو الوحدة السياسية. إذ يحرمها من فرص الاتصال بشكل مباشر مع أي وحدة سياسية عدا الوحدات الملاصقة لها في الحدود. مما يجعل الاعتماد على الدول المجاورة كبيراً جداً لاسيما من يمتلك منها منفذاً على البحر.

وتضطر الدول الأرضية أو المقفلة أرضاً كما تسمى إلى بناء قوة برية وجوية متميزة تعوض عن نقطة الضعف الرئيسية من حرمانها الإطلال على البحر وتزداد مشاكل هذا النمط في مواقع الدول بارتفاع عدد الدول المجاورة. وفي حالة وجود التحدار جيوبولتيكي (عدم تناسق أو تباين التدرج لأعمار الدول) شديد في مراحل نمو الدول المجاورة تزداد الصورة حدة وتبدأ المطامع تظهر في أراضي الدول المانعة أو الفاصلة أو الحاجزة كما تسمى Buffer State لتفصل بين القوى المتباينة أو الأيديولوجيا المتصارعة. ولنا من أوراسيا الممتدة من بحر البلطيق شمالاً إلى البحر الأسود والبحر المتوسط جنوباً بما فيه دول شرق أوربا ودول البلقان وحتى منغوليا شرقاً خير الأمثلة في هذا المجال.

والدول الحاجزة هي وحدات سياسية صغيرة الحجم بين وحدات سياسية ضخمة.

ولا تقف الصعوبات التي تواجه الدول Landlocked الداخلية عند حد ما ذكره بل تمتد إلى الجوانب السياسية والقانونية والنفسية للدولة. لذلك تسعى جاهدة من اجل الوصول إلى البحر من خلال الطرق الدبلوماسية المختلفة.

ومنها:

1. الإستفادة من الملاحة النهرية الدولية: ترتبط هذه الفكرة بالقانون الطبيعي التي تعد الأنهار طرقاً حرة أوجدتها الطبيعة لخدمة الإنسان وقد حدد مؤتمر فينا 1815 حرية الملاحة في الأنهار الدولية مما يقتضي التعاون الدولي في هذا الشأن. وقد طبقت قرارات هذا المؤتمر على نهر الراين. وفي عام 1856 طبقت على نهر الدانوب وهكذا في العديد من الأنهار الدولية في العالم.

2. حق المرور ويقضي بأحقية الدول القارية بالمرور عبر الأراضي الدول المجاورة أو الساحلية للوصول إلى البحر. وقد نظم مؤتمر برشلونة 1921 هذا الحق وبموجب ذلك أصبح لبوليفيا حق المرور عبر أراضي الطرف الشمالي من شيلي إضافة إلى حق الملاحة في نهر الأمازون.

وتمكنت براغواي من استعمال سكة حديد الأرجنتين الواصلة إلى ميناء بوينس ايرس. ويشمل حق المرور أوجه النشاط الاقتصادية والخدمية كافة كمد خطوط التلفون والاتصالات الأخرى وخطوط أنابيب نقل النفط وشبكات الإنترنت وغيرها.

3. المنطقة الحرة أو الميناء الحر. بموجبه تقتطع أو تخصص منطقة معينة من أحد موانئ الدول الساحلية لتوضع تحت تصرف الدولة القارية المجاورة وتعفى بضائعها من الرسوم الكمركية. ومن الأمثلة على ذلك الميناء الحر للنمسا في تريستا. والمنطقة الحرة للتشيك وسلوفاكيا في ميناء همبورغ.

4. الرواق: وهو عبارة عن شريط من الأراضي يمتد عبر أراضي دولة ساحلية وتتصل بأحد المرافئ وتنقل سيادته إلى الدولة الداخلية ، وعليه فإن محاولة سد الرواق تعد مخالفة دولية. ومن الأمثلة على هذه الوسيلة من الوصول بحراً الرواق البولوني الذي اقتطع بين بروسيا الشرقية وألمانيا لإيصال بولونيا ببحر البلطيق.

ونعن من المفيد أن نشير إلى أن خريطة العالم السياسية تحتضن العديد من الدول الداخلية الموقع Land Locked، ففي قارة آسيا العديد من هذه الدول منها منغوليا وأفغانستان ودول الهيمالايا كنيبال وسيكيم وبوتان وفي أوربا عدد من الدول المقفلة أرضا كسويسرا والتشيك وسلوفاكيا وهنغاريا، أما القارة الأفريقية فيحكم الشكل الجغرافي للقارة واتساعها الداخلي فقد أصبحت من أكثر القارات احتضاناً للدول الحبيسة هذه. منها تشاد والنيجر ومالي وزائير وبوتسوانا وغيرها. وفي أمريكا اللاتينية دولتان فقط مقفلة أرضاً هما: بوليفيا وبراغواي في حين تخلو قارتي أمريكا الشمالية والأوقيانوسية من هذا النمط من المواقع.

2- 1- 3 الموقع السَوْقي

تعني كلمة استراتيجية Strategy السَوْق وفي اللغة العسكرية تشير إلى الاستخدام العلمي لكافة إشكال القوة المتاحة للقيادات العسكرية فيما يحقق أهدافها. والمقصود بالموقع السَوْقي بالمعنى العسكري الضيق هو الموقع الذي يترتب على السيطرة عليه كسب الحماية ضد العدو أو انه يمكن القوات من القيام بالهجوم على العدو. أما معناه الواسع فيمتد إلى نواحي أخرى كالنواحي

الاقتصادية والسياسية والسوقية الأخرى. والموقع السوقي يعد نقطة الارتكاز في قوة الدول.

وتختلف أهمية الموقع السوقي بتغير الظروف. فالدول أو أجزاؤها قد تكون لها أهمية سوقية في وقت ما. وهذا يعني تحكمها في حركة المواصلات العالمية. ويمكن أن تتخذ بعضاً من نقاطها كقواعد.

وللدلالة على تغير هذه الأهمية بتغير الظروف نأخذ موقع مصر وتطور أهميته. على مر العصور. فبعد كشف رأس الرجاء الصالح ونتيجة لسوء الأحوال السياسية في الدولة تحول جزء كبير من تجارة الشرق إلى الطريق الجديد وقلة أهمية موقع مصر ثم بدأت هذه الأهمية تعود ثانية وبشكل أكثر فاعلية بعد فتح قناة السويس[6].

وتتمثل المواقع السوقية في مناطق البرازخ والمضايق ومناطق العبور والجزر وأشباه الجزر وغيرها.

ونقصد بمناطق البرازخ مفارق المرور البرية بين بحرين[7]. أو هي منطقة ضيقة من اليابس تربط بين قارتين أو مساحتين كبيرتين من اليابس. أو شريط من اليابس يفصل بين مساحتين مائيين. وتبعاً لذلك فإنها تبدو على الخرائط وكأنها ممرات طبيعية ولكن الواقع أنها غير ذلك.

وقد أدت البرازخ دوراً خطيراً في الحربين العالميتين فقد أمكن بفضل القناة الانتقال من المحيط الهادي إلى الأطلسي، الملاحية عن طريق بنما من تقصير المسافة بين سان فرانسيسكو ونيويورك، أي من 12.600 ميل بحري عن طريق النهاية الجنوبية للقارة الأمريكية الجنوبية إلى 4500 ميل فقط عن طريق هذه القناة.

وللمضايق أهمية خاصة وقد أدت دوراً بارزاً في الحرب العالمية الثانية. ومن ذلك مضيق مكسر Macassar، بين جزيرتي بورنيو وسيليبس حيث قامت معركة بحرية بين أساطيل الحلفاء والأسطول الياباني. وكذلك مضيق دوفر (اتساعه بين دوفر وكاليه بحدود 21 ميلاً) الذي وقف حائلاً صيف عام 1940 أمام جيوش النازية المنتصرة ووحدات الحملة البريطانية. ثم مضيق (مسينا) الذي عبرته جيوش الحلفاء في زحفها من جزيرة صقلية على ايطاليا. ومضيق (ملقا) بين سومطرة والملايو البريطانية ومنه نفذت السفن اليابانية إلى المحيط الهندي بعد سقوط سنغافورة، ولمضايق الدردنيل والبسفور التي تربط البحر المتوسط والبحر الأسود أهمية خاصة بحيث لن هناك معاهدة دولية تنظم حركة مرور سفن الدول المستفيدة منها.

عموماً أن امتلاك أراضي تساعد على مراقبة طريقة مرور بحرية كبيرة ومنع استعمالها عند الاقتضاء شكل منذ عهد طويل أفضلية من الدرجة الأولى من الوجهة السياسية والاقتصادية.

أما مناطق العبور الأرضية فتحتل مركزاً خاصاً في العلاقات الدولية عندما تكون الدولة المشرفة على قدر من القوة تساعد على التحكم في استعمال هذه المناطق، إذ يصبح كل الأجانب الذين يستفيدون من هذا المعبر بحاجة إلى مرضاتها وهي مرضاة عظيمة الفائدة. لان العبور (الترانزيت) قد يؤدي إلى استيفاء رسوم. وقد يصبح مرور الأشخاص والسلع فرصة كسب مواتية لسكان الإقليم. بذلك يمكن أن تصبح طريق العبور الطبيعية نقطة جذب ومركز دعم يثبت أركان الدولة. لكن خط الترويج التجاري هذا قد يصبح طريقاً لغزو. فإذا كانت الدولة

ضعيفة وجيرانها أقوياء، فإنها تصبح ضحية موقعها الجغرافي المفضل. تلك كانت حالة بلجيكا وإيران خلال الحربين العالميتين. ومع ذلك فإن هذا الخطر يختفي تماماً عندما تتوازن القوى بين الدولتين المتجاورتين. ففي عام 1828 بعد أن قامت نوايا عدوانية من جانب البرازيل والأرجنتين حول دلتا نهر لابلاتا قررت هاتان الدولتان ترك الأورغواي وشأنها بعد أن عجزت جيشها عن فرض رغباتها بعضها على بعض.

وقد كان للممرات الجبلية كذلك دورها البارز في ظروف الحرب العالمية الثانية. كما في موقعة ترموبولي الثانية عام 1941 عندما التقى النازيون والنيوزيلنديون وقبل هذا التاريخ بكثير في عام 480 ق.م على وجه التحديد عندما التقى اليونانيون بالفرس. وما العلمين سوى شريط من اليابس يفصل بين ساحل البحر المتوسط ومنخفض القطارة. وعند عنق الزجاجة هذه استطاع البريطانيون أن يصمدوا في صيف عام 1942 في وجه روميل القائد الألماني الملقب بثعلب الصحراء[8].

وللجزر قيمة مزيدة عندما تكون منعزلة في احد المحيطات باعتبارها نقاط ارتكاز. فهي ذات قيمة اقتصادية لأنها محطات توقف على الطرق البحرية والجوية. وذات قيمة سوقية لأنها يمكن أن تصبح قواعد بحرية جوية. لقد كانت ايرلندا قاعدة بحرية مهمة في (معركة الأطلسي) عام 1941 كما كانت مجموعات عديدة، تاهيتي عام 1840 وباب عام 1919، وقد شكلت عام 1922 مركز الثقل في ميثاق الخمسة أحد معاهدات واشنطن. كما كانت مرتكزات للهجوم الأمريكي ضد اليابان ابتداءً من شباط عام 1942.

مكتبة اح
للاستنا

وعندما تكون الجزر قريبة من الساحل يمكنها أن تصبح موطئ قدم لتغلغل اقتصادي وسياسي موجه ضد الدولة صاحبة السيادة على الأرض. لقد اختار الانكليز عام 1842 هونغ كونغ لتكون قاعدة لنشاطهم في الصين وكان وجود الأسبان في كوبا مبعث قلق للولايات المتحدة منذ أن دخلت فلوريدا في الاتحاد. واحتل اليابانيون جزر الاتسولند الكبرى (مجموعة الجزر الماليزية) لا لتأمين حصولهم على المواد فحسب بل لإقامة قواعد جوية وبحرية فيها تسمح له بتعزيز هجومهم على الهند.

وشهدت الجزر المختلفة كثيراً من العمليات الحربية في الحربين العالميتين فهجوم اليابانيين على جزيرة أواهو Oahu إحدى مجموعة جزر هاواي كان بداية الحرب في المحيط الهادي. كذلك رأى البريطانيون ما لجزيرة مدغشقر من أهمية بسبب وقوعها على طريق تموين روسيا فانتزعوها من حكومة فيشي في ربيع 1942. وتعد مالطة من أكثر جزر العالم تعرضاً لقذائف القنابل. واستولى النازيون على جزيرة كريت اليونانية عن طريق إنزال قوات مظلية. وأصبحت الجزر وأثناء الجزر قواعد بحرية وجوية في فترات مختلفة كما هي الحال في قواعد جزر ازور وعدن وسنغافورة وداروين واوكلاند وبنما وسورابايا في النهاية الشرقية لساحل جزيرة جاوا الشمالي وسان وان في الأرجنتين وغيرها كثير.

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن حجم الجزر وموقعها النسبي في البحار المختلفة وطرق الملاحة الدولية وغيرها تلعب دوراً في هذا المجال.

ولمصبات الأنهار قيمة سَوْقية كبرى في الحروب: (فهجوم اليابانيين على مدينة رانجون سهل غزو مستعمرة بورما التي كانت تابعة للتاج البريطاني. ذلك

2- 2 السمات المكانية

2- 2- 1 المساحة

تعد مساحة الوحدة السياسية عنصراً مهماً من عناصر تقدير قوة الدولة (وكما هو معلوم فان لكل دولة مساحتها المحددة). وهي ليست بالضرورة مساحتها الأصلية التي أقامت عليها تنظيمها السياسي كدولة. فالدول تنمو من نواة صغيرة تتبلور حول قومياتها ثم تنتشر هذه النواة وتنمو وتتسع حتى تنتهي إلى حدود معينة طبقاً لظروف جغرافية وتاريخية تتباين من دولة إلى أخرى. ففرنسا نشأت في نواة صغيرة هي – جزيرة فرنسا- في حوض باريس. والولايات المتحدة الأمريكية بدأت بثلاثة عشرة ولاية على الساحل الشرقي. وروسيا نشأت من دوقية موسكوفا ، وسويسرا حول أربع وحدات إدارية (كانتون). ولابد لنواة الدولة أن ترتبط بأطرافها بطرق مواصلات سهلة وميسورة. فروما أحكمت سيطرتها على إمبراطوريتها بشبكة واسعة من الطرق البرية. وتتصل باريس مع جميع أطراف فرنسا بطرق طبيعية برية. والتوسع الأمريكي لم يتم إلاّ بعد مد السكك الحديدية باتجاه الغرب.

وتتأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التي تشغلها. ولا يمكن تصور عظمة دولة بعيداً عن كبر مساحتها (إلاّ أن الجانب المعنوي قد يغير هذه المعادلة). ذلك لان الدول الصغيرة المساحة تشعر دائماً بأنها مقيدة بمساحتها الضيقة مما يخلق عبءً نفسياً يدافع آليات قوتها. ويحدثنا التاريخ عن دول صغيرة المساحة أصبحت ذات أهمية لكنها لصغر مساحتها المقرونة بضآلة عدد سكانها لم تستطيع الاحتفاظ بالمركز السامي الذي بلغته. ولنا من سويسرا وهولندا أمثلة جيدة. فالأولى

أصبحت ذات مكانة بارزة في بداية القرن السادس عشر وحاولت أن توسع أملاكها بشكل سهل الوصول إليها. لكنه عجزت لقلة عدد سكانها. أما الثانية فقد سيطرت خلال القرن السادس عشر على طرق الملاحة العالمية ومنها طريق رأس الرجاء الصالح إلا أن عدد سكانها المحدود كان عائقاً كبيراً وقف أمام طموحاتها فانهزمت أمام الأسطول الانكليزي الذي انتزع منها السيطرة.

وليس من المفروض أن تكون كل دولة كبيرة المساحة دولة عظمى. فقد يكون جزءاً من المساحة قليل الموارد مما لا يدع الفرص الكافية لإعالة السكان. كما يكون فقيراً في تربته وعراً في تضاريسه متطرفاً في حقائه مزدحماً في غاباته وأحراشه أو كثيف بغطاء الجليدي. والأمثلة على ذلك كثيرة في قارات العالم اجمع.

وهنا يقول راتزل: أن كل دولة هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن (الحيز Space) الذي تشغله. وكل دولة متينة التنظيم تحاول زيادة مساحة حيزها سواء لان هذا الامتداد يؤمن لها موارد أكثر غزارة أم لأنه يؤمن لها سلامة اكبر.

إن سعة الأرض عامل جوهري في إدراك كل شعب يبحث مصيره. إن الإحساس بالحيز هو مركز النظرية الراتزلية. لأن المواطنين في الرقع الواسعة تطلعات واسعة لأنهم يتمتعون بحركة أكثر مرونة وحرية. فالحيز إذن قوة لكن الحقيقة أنه لا قوة للحيز إلا في المساحة، وهو يختلف في عنصر ما عن غيره بحسب وسائل النقل. إن فكرة المجال والمساحة لا ترادف الواحدة الأخرى. فلا حدود للمجال وعليه يصعب تقييمه في حين أن للمساحة أبعاداً محدودة. فالمجال يعني موقعاً ومساحة في لغة الجغرافي في حين يمثل طموحات إقليمية لا حدود لها في لغة

المهمة. أما الصينيون فقد تراجعوا صوب الغرب وتقلوا عاصمتهم إلى (تشنجكنج) الواقع خلف فجاج نهر (يانج تسي كيانج) ويرجح أن 60 مليوناً من الصينيين هجروا منازلهم وقراهم في القسم الشرقي واتخذوا لهم وطناً في غرب البلاد (الحوض الأحمر في ولاية شوان). واحتلوا منهم مدارسهم ومصانعهم لتسلم من شرور الغزاة وحتى سقوط بورما ذاتها في أيدي اليابانيين أوائل عام 1942 وما تبعه من قطع الإمدادات الصينية عبر هذه البلاد، لم يسبب انهيار الصين وقد أدرك هوسهوفر قبل الحرب الثانية ما كانت قد منيت به الجيوش اليابانية من نكبة في الصين. وفي رأيه أن اليابان قد أخطأت في التوغل غرباً وكان الأجدر أن تولي وجهها شطر الجنوب.

ومهما يكن فان المساحة الكبيرة كانت العامل الحاسم في دحر الغزاة وهزيمتهم وليست للمساحة أهمية مطلقة، فالمساحة ليست كماً فحسب بل تركيباً نوعياً أيضاً. ذلك من خلال علاقاتها المترابطة والمتداخلة بالعنصر الثاني ألا وهو السكان. فالمساحة والسكان صنوان لا ينفصلان في جسم الدولة. على أنه ينبغي أن نحدد أننا لا نقصد بالسكان الحجم المطلق فحسب، بل ينبغي أن نشير إلى الخاصة السياسية المكانية للسكان تمتد إلى ابعد من ذلك لترسم سياقات العلاقات متضمنة منها علاقات السكان والمساحة بشكلها المطلق. وعلاقات السكان والمساحة بطابعها النسبي.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين المساحة والسكان من خلال افتراضنا أن مساحة ما يمكن أن تعول نحو 1000 عائلة بمستوى معاشي جيد ووضعنا بها المساحة 500 عائلة فقط فان حقيقة الأمر تعني أن هذا العدد سوف يعيش بمستوى أدنى من المستوى المطلوب ذلك ان قلة عدد الأسر دون إمكانيات

نتيجة احمد
للاستنساخ
قرب باب الدخول

المساحة المتاحة وبالتالي فانها سوف لا تتيح من السلع والخدمات الضرورية لبقائها سوى الحد الأدنى. أما لو اسكنا 1500 عائلة في المساحة ذاتها فإن هذا يعني أن ما يصيب الفرد الواحد من هذا المجموع من السلع والخدمات اقل بكثير من المستوى المحدد أيضاً. طالما أن عدد الأفراد فيها أصبح أكثر من إمكانيتها المتوفرة. أما إذا وضعنا 1000 عائلة في المساحة ذاتها فإنها ستنعم بمستوى جيد لان عدد سكنها سيكون متوازناً وإمكانيات المنطقة. فالحالة من العلاقة تعبر عن حالة التخلل السكاني Under-Populated والحالة الثانية عن الازدحام السكاني Over-Populated ، أما الحالة الثالثة فهي الحالة المثلى للسكان Optimum-Populated[10]، وعموماً كلما ازدادت مساحة الدولة كلما ازدادت قوتها حتى تصل العلاقة بين المساحة والقوة إلى نقطة ما وعندها تبدأ عوامل الضعف تظهر على الدولة. نتيجة لتخلف الخدمات وعوامل الحركة والاتصال في المناطق النائية من جسم الدولة. أو لعجز الموارد المتاحة عن سد حاجة السكان عن المستوى المطلوب ولنا من انهيار الإمبراطورية الرومانية مثالاً جيداً لتأثير هذه العلاقة[11].

وتتبع الدول ذات المساحة الكبيرة أساليب مختلفة للحيلولة دون انفصال مناطقها النائية كان تعمد إلى نقل عاصمتها باتجاه تلك المناطق كما فعلت البرازيل إلى نقل عاصمتها إلى برازيلية غرباً عوضاً عن ريودي جانيرو الواقعة على الساحل الشرقي الغرض تشجيع السكان على استثمار الموارد المتاحة في المناطق الداخلية. وكذلك استراليا في نقل عاصمتها من سدني على الساحل إلى كامبيرا في الداخل.

وقد يكون من المفيد قبل أن نختم الحديث عن المساحة أن نبين أن خريطة العالم السياسية تحظى بمختلف الأحجام مساحة. فهناك الدول القزمية والدول العملاقة. وهناك عدة محاولات لتصنيف أحجام الدول. نورد منها ما يأتي[12]:

1. تصنيف دبليو:

صنف دبليو أحجام مساحة الدول إلى:

1. الدول العملاقة: وهي الدول التي تزيد مساحتها عن مليون ميل مربع.
2. الدول الكبرى: تتراوح مساحاتها بين 140.000 – 1.000.000 ميل مربع.
3. الدول المتوسطة: تتراوح بين 60.000 – 140.000 ميل مربع.
4. الدول الصغيرة: تتراوح بين 10.000 – 60.000 ميل مربع.
5. الدول الصغيرة جداً: اقل من 10.000 ميل مربع.

مكتبة
للاستنسا
قسم الب

ب. تصنيف فالكنبرك:

الصنف	المساحة ميل مربع
1. الدول العملاقة	أكثر من 1.000.000
2. الدول الكبرى	1.000.000 – 500.000
3. الدول المتوسطة	500.000 – 100.000
4. الدول الصغيرة	100.000 – 10.000
5. الدول الصغيرة جداً	اقل من 10.000

وفعلاً فإن في خريطة العالم السياسية دولاً صغيرة الحجم جداً في ايطا
كالفاتيكان وهي جزء من روما وسان مارينو (نصف ميل مربع) وموناكو التابع
لفرنسا وأندورا التابعة لاسبانيا من منطقة جبال البرانس. وهذه في الواقع كا

مخلفات دول كبيرة سابقة أو مناطق جبلية أتاحت ظروفها التضاريسية البقاء عليها. وليشتشين والكسمبرج والتي مجتمعة لا تزيد مساحتها عن ألف ميل مربع فقط[٤٨]. مقابل دول عملاقة كالصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

2-2-2 الشكل

يؤثر شكل الدولة على سوقها الاقتصادي والعسكري في مجالي الإدارة السلمية أو الدفاع العسكري. فليس من المعقول أن تحظى الدول الشريطية أو الدول المجزأة ذات المكانة التي تنعم بها نظيراتها الدول المتطمة أو ذات الإشكال الهندسية المتطمة. وكلما كان شكل الدولة أكثر انتظاماً لكما كانت صفة التماسك والقوة أكثر لاعتبارات اقتصادية وعسكرية بسواء. ذلك أن الشكل اللموم لا يحظى سوى بأقصر الحدود الدولية بالنسبة للمساحة ومن الناحية النظرية يعد الشكل الدائري شكلاً مثالياً خاصة إذا ما اقترن موقع العاصمة بمركز تلك الدائرة. ويمكن تحديد درجة الانحراف عن الشكل المثالي من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الطول الفعلي للحدود}}{\text{طول الحدود الدنيا على شكل دائرة}} \times 100$$

وعموماً يمكن تصنيف دول العالم إلى الأنماط الآتية في هذا الشأن:

1-2-2-1 الشكل المنتظم

يعد أفضل الأشكال وأنواعها لأنه يتيح فرص الدفاع عن عدة نقاط في مركز عضوي للتنسيب ذاته، بالإضافة إلى أنه يعني مجالاً مهماً لنشر كافة الأعمال الاقتصادية والعسكرية المهمة على صعيد إقليم الدولة، فأطراف الدولة تقع على أبعاد متساوية تقريباً من مركزها الهندسي شريطة أن تحظى العاصمة بموقع الوسط. وتعد فرنسا وعاصمتها باريس نموذجاً متميزاً في هذا المجال.

كما أن هذا الشكل يمنح الفرصة للدولة بصهر كافة تكويناتها الأنثروبولوجية (السلالية) والإثنوغرافية (السكانية) والأيديولوجية (الفكرية والمعتقدات) ببوتقة المواطنة الصادقة أو العلم الوطني بما ينمي الشعور القومي ويقوي من روابط المصالح المشتركة.

2-2-2-1 الشكل المستطيل

يرى بعض الباحثين أن الشكل المستطيل للدولة إذا كان طولها يبلغ ستة أمثال عرضها، كتشيلي والنرويج والسويد ولوكسمبورغ وإيطاليا وبنما وملاوي، والشكل المستطيل يحمل بين طياته مثالب عديدة سياسية وعسكرية بسواء. صحيح أن الاستطالة قد تتيح فرص التنوع المناخي وبالتالي التنوع الزراعي وبالتالي التنوع في النشاط الاقتصادي بما يمكن الدول من بلوغ درجة ما من حالة الاكتفاء الذاتي إلا أنه يسهم في الوقت ذاته بخلق تخصصات حضارية متباينة تؤكد آليات التجزئة أكثر مما تعمق آليات الوحدة الوطنية. ويمكن أن نورد التباين الحضاري بين شمال النرويج وجنوبها مثالاً على هذه الحالة. أما من الناحية التعبوية العسكرية ف

الاستطالة تضفي العنصر الشكلي لعوامل الحركة والاتصال في أشكال الرباعية كما يلاحظ انه قد يعرضها لخطر القطع في حالة الأزمات. والشكل المستطيل يتطلب الحشد المركز للقدرة والجهد على طول مساراته لذا تعرض الدولة للتجزئة أو التقسيم أو الاقتطاع

فالشريط المثالي الذي طوله نحو 20000 ميلاً يعرض لا يتجاوز مئة ميل فقط. وهذه الحالة المثالية للشكل جعل الامبراطورية على طول التاريخ مما يجعل المواصلات صعبة ومعقدة. وتركيا تمثل بحالة مستقلة في كل إمبراطوريات الطرق تقص الملاحة في المحيط الهادي حيث سواحلها الطويلة وهي الملاذ الأخير للدولة في حالة الحوادث.

والترويج مثال آخر فقد عزا الألمان هزيمة الدولة بحراً وتم ذلك بإنزال قواتهم دفعة واحدة في المدن الساحلية التي تدور المواصلات كما رأيت وتروضهم وتروضهم وتستسلم وتوسلم[٢٩]

٣-٢-٢-٣ الشكل المحرا

ليس من شك في أن الشكل المحرا يضعف إدارة الدولة الداخلية والخارجية بسواء سواء في ظروف السلم أم في وقت الأزمات والطوارئ. ذلك لضعف الدولة في الحركة والاتصال عامة إذا كان الفاصل بين الدولة وأجزائها طولاً أخرى غير ضديقة لما ورد السألة تعليقاً

وقد كان الباكستان قبل قيام بنغلاديش نموذجاً لهذا النمط من الانشطار حيث كانت الباكستان الشرقية والغربية كانا يفصلهما (1600) ميل من أراضي الهند ذلك بالنسبة للاتصال البري. أما الاتصال البحري فكان عن طريق ميناء كراتشي وتبعد عنه بحوالي (3000) ميل. وكان هذا الشكل سبباً رئيسياً للانفصال النهائي بين شطري الباكستان كما انفصلت قيام دولة بنغلاديش في ربيع 1972.

وتعطي دولاً أخرى من هذه الظاهرة كالولايات المتحدة الأمريكية حيث تفصل كندا بين الدولة الأم وولاية ألاسكا وغيرها.

وقد تكون الدولة مشتتة إذا كانت تتألف من جزر عديدة مثل الهند وبريطانيا أو من كتلة جبلية وعدد من الجزر مثل اليونان. وهذه الحالة تعد الصعوبة في الدفاع عن ممتلكات الدولة لتشتت أجزائها وانفصالها عن بعضها.

وقد يكون التشتت نتيجة لاكتساب جزء من أراضي دولة أخرى وهذه الظاهرة تسمى Enclave (المُكتَسِب) أما الدولة الأخرى التي تحيط به أراضيه تعرف باسم Exclave (المُكتَسَب).

وعموماً فإن التداخل في حدود الدول سواء أكان جزراً أو بحيرة أو مناطق معزولة داخل الحدود الأخرى يؤدي إلى ضعف عام في الدولة في تلك المناطق العسكرية ما لم يكن السلام مستتباً بحيث تصبح هذه المناطق عديمة الأهمية وتبات الصلات ميسورة مع الوطن الأم عبر الدول المحاورة[1].

2-2-2-4 الشكل المبعثر[١٩]

ويقصد به تناثر ممتلكات الدولة الأم أو مستعمراتها في مساحة واسعة بعيدة عن حدود الدولة ذاتها. كما هي حال ممتلكات الإمبراطورية البريطانية والبرتغال واسبانيا حيث تنتشر في قارات مختلفة.

ولعل نافلة القول أن نشير إلى أن تطور أساليب الحروب الحديثة واتساع نادي الرعب النووي جعل من التركيز على الشكل كعنصر من عناصر قوة الدولة مسألة فيها نظر.

التقويم الجغرافي السياسي لعناصر الطوبغرافية
(مظاهر السطح) والفيزيوغرافية (والحيوية) للدول

2- 3 الشخصية الطوبغرافية

تتمثل العناصر الطوبغرافية والفيزيوغرافية في التضاريس والمناخ والموارد الطبيعية. وتساهم هذه العناصر انفراداً أحياناً ومجتمعة في الغالب تحديد الشخصية الجيوسياسية للدولة. وتتسم هذه العناصر بخصائص الثبات فهي على عكس نظيراتها العوامل الاقتصادية التي تتسم بسرعة تغيرها وديناميتها المستمرة.

وبغية الكشف عن دور هذه العناصر في تحديد قوة الدول فإننا سندرسها طبقاً للتقسيم الآتي:

2-3-1 الجبال

تتمثل التضاريس في الجبال والهضاب والسهول والوديان وهي تلعب دوراً مهماً في تقدير قيمة الدولة. فهي والمناخ قسمان ملامح الشخصية لاقتصاد للدولة.

وتقف المناطق الجبلية في مقدمة مظاهر سطح الأرض وتمثل في العا مناطق غنية بمواردها المعدنية والنباتية إلاّ أنها دون نظيرتها مناطق السهول في الاعتبارات الاقتصادية. فالمناطق السهلية تتفوق في هذا المجال لانبساطها وسه عمرانها واستيطانها ومرونة الحركة والاتصال بين أرجائها.

وتتلخص الأهمية الاقتصادية لمناطق الجبال فيما عدا ما ذكر بكونها مناط المنابع أو التزويد بالمياه وإنها مناطق سياحة واصطياف وغيرها.

أما الأهمية العسكرية فتكمن في كونها في حالة وقوعها عند منطقة الحدود تشكل سداً منيعاً لحماية الدولة واستقرارها. ولا غرابة أن تكون هذه المناطق البيئات الأولى لميلاد العديد من الدول. ففي أمريكا الجنوبية ولد العديد من الدول في جهات جبلية محمية مثل كولومبيا وأكوادور وفنزويلا ومن هذه المناطق امتد نفوذها إلى الجهات السهلية المجاورة. كما ولدت إيران بمنطقة محمية محاطة بالجبال من كل جانب وامتدت أراضيها خارج النطاق الجبلي الذي ولدت فيه وبسطت نفوذها على الأراضي السهلية الممتدة بين بحر قزوين شمالاً وساحل الخليج العربي جنوباً. كما ولدت تركيا بمناطق هضبة آسيا الصغرى ثم امتد نفوذها إلى ما وراء السلاسل الجبلية فدانت لها سواحل البحر الأسود وبحر ايجة والبحر المتوسط. وسويسرا ونيبال وبوتان أمثلة أخرى. وقد تشكل الجبال في مرحلة نشأة الدولة عائقاً طبيعياً أمام بسط نفوذها وأحكام سيطرتها على منطقة تواجدها. مثال ذلك جبال ترانسلفانيا فقد كانت في أول الأمر ذات أهمية متميزة للإمبراطورية الرومانية صانتها من غزو الموجات البشرية على هذا الجزء من أوربا وعندما اتجهت صوبها الغزوات الآتية من السهول المجاورة. أما الآن فإن امتداد جبال ترانسلفانيا وسط رومانيا قد شكلت عبئاً لأنها حالت الاتصال بين الجهات الشرقية والجنوبية من رومانيا بالأجزاء الشمالية والغربية. ولكن رومانيا خففت كثيراً من هذا الاعتبار بمدها سكك الحديد عبر تلك الجبال لتصل أرجاء البلاد بعضها.

وجبال البلقان مثال آخر يحول الاتصال شمال بلغاريا بجنوبها ولولا امتداد نهر اسكر الذي يمتد عبر تلك الجبال لكان لهذه الجبال دوراً خطيراً في تحديد قوة هذه الدولة.

وهي بحكم فقرها نسبياً بموارد الثروة وصعوبة الحركة والتنقل يكون اقل المناطق استيطاناً وبالتالي يصبح أفضل المناطق للفصل – كحدود- بين الدول المتجاورة سكانياً، وسنرى ذلك تفصيلاً عند دراسة الحدود الدولية.

2-3-2 السهول

أما السهول فهي أكثر أهمية اقتصادية وعسكريا فهي تتيح فرص الاستيطان البشري لانبساط أراضيها ومرونة عوامل الحركة والاتصال فيها ناهيك عن غناها بموارد الثروة الزراعية بخاصة والثروة المعدنية بعامة. فالسهول تشهد أعلى الكثافات السكانية وتحتضن أمهات المدن العالمية أحجاماً وكيف لا وان هناك حقائق متفق عليها تقضي بتناقص الكثافة السكانية كلما ارتفعنا عن مستوى سطح البحر. ولا غرابة إذاً أن يتكدس أكثر من نصف سكان المعمورة في السهول النهرية والساحلية في العالم في هذا المجال فهناك السهول المعتدلة والمعتدلة الدافئة وهناك المناطق السهلية في الجهات الباردة والقطبية وهناك المناطق الجافة والمناطق المطيرة وهكذا.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن المناطق السهلية قد شهدت ميلاد إمبراطوريات عظمى كالإمبراطورية البابلية ويقول فيرجريف في هذا المجال[17]، أن الظروف الجغرافيا كانت وراء عظمة بابل فالأراضي فيها منبسطة وهي تعلو قليلاً عن مستوى المياه مما أمكنها بيسر حفر قنواتها مما عمل على تطوير زراعتها وتجارتها واسهم ببناء حضارتها. غير أن المناطق السهلية تشجع الغزاة وتحبب لنفوسها العدوان والإغارة مما عرض بابل للعديد من الغزوات كان من نتائجها خلق حب الدفاع عن النفس والأيمان بالقتال بحد ذاته بأنه ضرورة من ضرورات الحياة[18].

غير أن الأهمية العسكرية لمناطق السهول دون نظيرتها مناطق الجبال. فانبساط الأرض يسهل عملية الغزو والتقدم نحو الدولة، فعدم وجود العوائق الجبلية يجعل عوامل الحركة والاتصال أكثر وقعاً على الدولة. أما إذا وجدت مناطق مستعصية في مسار تلك السهول أو أودية نهرية فإنها تعرقل الغزو إلى حد كبير. فالألمان قدموا التضحيات الكبيرة من اجل اجتياز سهول اوكرانيا بجنوب روسيا في الحرب العالمية الثانية.

وقد تتجمع السهول في وحدة سياسية واحدة مثل السهول الروسية أو تمثل منطقة نزاع بين الدول المتنافسة. ولعل المثل الأول واضح في حالة السهل الروسي الذي يدخل ضمن الاتحاد السوفيتي السابق. بينما يتضح المثال الثاني في السهل الأوربي كمنطقة نزاع دائم بين الدول التي تحتله. والوحدات التي تعيش في هذا الميدان، تظل بخوف دائم من العدوان الخارجي مما يؤثر على تنظيمها الداخلي بعكس المناطق الجبلية التي تؤمن للدولة حماية ذاتية.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن المناطق السهلية تعد أفضل الميادين عسكرياً لاستخدام الدبابات والدروع على عكس المناطق الجبلية التي تعد مسرحاً جيداً

مكتبة

2- 4 مرتكزات الجغرافية الحيوية

2-4-1 المناخ

يرتبط المناخ ارتباطاً شديداً بصحة الإنسان ونشاطه وغذائه وموارده ومناطق تواجده واستيطانه وغيرها. ونظراً لتنوع الخصائص المناخية في مختلف دول العالم فان لتأثيرات هذا العنصر أيضاً متباينة إيجاباً أو سلباً في قوة الدول ونموها السياسي. فالمناخات الباردة - كما عليه الحال في الجهات القطبية - والمتجمدة اقل المناطق ملاءمة لسكن الإنسان وانتشاره والساع نشاطه. في حين المناطق المعتدلة الدافئة منها. والباردة كانت مركز الثقل للتواجد الإنساني في العالم فلا غرابة أن تشكل الجهات الدفيئة مركز الحضارات الإنسانية الأولى بحكم قدرات الإنسان ومداركه في حينه، في حين أصبحت الجهات الباردة منها الآن مراكز مهمة للمدنية المعاصرة متمثلة في حضارات غرب أوربا وأمريكا الشمالية وغيرها. على انه ينبغي أن نتذكر أن تأثيرات المناخ لا تقتصر على التأثيرات المباشرة (الزراعة والسكن) فحسب بل تمتد إلى الموارد المعدنية أيضا. فهناك علاقات نشأة وتكوين عديدة بين أنواع من المعادن وخصائص مناخية معينة كما هي عليه الحال في العديد من فصائل المعادن الخفيفة كالألمنيوم والمغنيسيوم والتيتانيوم وغيرها.

زد على ذلك انه حتى المناخات الباردة المتجمدة تبقى للأصقاع قيمتها الأرضية التعدينية الأخرى (كالذهب في الأسكا والبوراتيوم في سيبريا وغيرها) بالإضافة إلى الأهمية السوقية العالمية المتمثلة في المواقع الإستراتيجية المتميزة (القرب الأسكا من قواعد روسيا في شبه جزيرة كمشتكا وفيرخو ياتسك وغيرها والعكس

صحيح أيضاً). وليس أدل على ذلك من أن القوات الأمريكية عمدت إلى احتلال جزيرة ايسلند (التي تعد في غالبيتها من اقل جهات العالم صلاحية لسكنى الإنسان) في تموز 1941 لما لها من موقع استراتيجي مهم. كما أن أول التحام بين القوات الأمريكية والقوات النازية كان في جزيرة جرنيلاند عندما أرادت ألمانيا إنشاء محطة أرصاد جوية فيها. كما وجد الألمان في نورث كيب أقصى شمال النرويج مركز القيمة (السوقية) في حرب الغواصات وغيرها كثير.

وفي الجهات الجافة يحول الجفاف دون استثمار الأرض وبالتالي يحول بين الإنسان واستيطانه المستقر. بهذا كانت الجهات الجافة كنظيرتها المناطق المتجمدة اقل مناطق العالم سكاناً. ويظل تواجد موارد الثروة المعدنية بخاصة هو الاستثناء الرئيسي لهذه القاعدة. فحيثما وجد المعدن، وطبقاً لأمد نضوبه نجد مراكز حضرية تعدينية مهمة. ولنا من كولجاري في استراليا حيث يوجد الذهب وفي الحقول النفطية العربية في الخليج وشمال أفريقيا وفي مناطق تواجد الفوسفات في شمال أفريقيا أيضا وفي صحراء الاتكاما حيث يعدن النحاس والنترات في شيلي أمثلة شاخصة في هذا المجال. وقد تكون مظاهر المياه الجوفية الواحات أو العيون هي مصادر الاستثناء للاستيطان.

وفعلاً فإن الجهات الصحراوية تستطيع أن تهيئ الحياة لعدد كبير من السكان إذا كانت عظيمة المساحة. وفي هذه الحالة تكون من الجهات القادرة على احتضان دول مهمة لأن الصحاري تقي تلك المناطق من الغزوات التي تأتيها من الخارج. ويحدثنا التاريخ عن العديد من الحضارات التي قامت في الجهات الصحراوية كالحضارة المصرية (الفراعنة) وغيرها. زد على ذلك أن التقدم العلمي

والتكنولوجي مكن الإنسان من السيطرة على مياهه السطحية بجدارة وتمكن من تحويل بعض منها إلى حيث تقتضي الحاجة. فهذا السد العالي في مصر شاخص حي على قدرة الإنسان في هذا المجال وكذلك سد الموصل في محافظة نينوى في العراق.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن الظروف الجغرافية المناخية هي التي خلقت الحافز الذي دفع الإنسان إلى التقدم ومتابعته. حقاً أن الأقاليم الاستوائية بما توافر لها من الحرارة والرطوبة قد تيسر أسباب الحياة للحيوان إلى أقصى حد. غير أن من الحقائق الراهنة إن الإنسان في الأقاليم الاستوائية قد بلغ الغاية في قدرته على التحكم في الطاقة. والتاريخ الجدير بهذا الاسم كما يقول فيرجريف[١٩] لا نجده في أفريقيا الاستوائية بل في أوربا المعتدلة. ويرجع هذا إلى عاملين جغرافيين ترجع أهمية كل منهما للأثر الذي يتركه في عقل الإنسان كما يخلفه في جسمه.

أ. ليس في العروض الاستوائية ما يحفز الإنسان أو الحيوان إلى بذل الجهود أكثر من جمع الطعام وتناول ما يحفظ حياته لسهولة الحياة وميسورته. أما في الجهات المعتدلة فالحياة تصبح أصعب بالابتعاد عن خط الاستواء. فحتى تستمر الحياة لابد من مضاعفة الجهود والنشاط.

ب. إن الأيام في الأقاليم الاستوائية تكاد تشبه بعضها بعضاً لكن الأيام تختلف كلما اتجهنا شمالاً فلا تشبه بعضها بعضاً. فالرتابة والتماثل هو الطابع الطاغي على مناخات الجهات الاستوائية بينما التقلبات والتنوع هو السائد في الجهات المعتدلة. وما ينجم عنه من وفرة أو شحة في الموارد الغذائية وغيرها مما تتطلب جهوداً اكبر مما عليه في ظل التماثل المناخي.

2-4-3 الموارد المائية

تعد المياه عنصراً مهماً من عناصر قوة الدول. ذلك لأهميتها المباشرة في الدول. ذلك لأهميتها المباشرة في حياة الإنسان بشكل مباشر. وتتباين الأحكام على مصادر المياه بالنسبة لقوة الدول. فالمياه السطحية تقف في المرتبة الأولى خاصة إذا ما كانت الدولة مالكة لمناطق الحوض (المنابع) والمجرى (النهر). أما بحالة وجود النهر في أكثر من دولة فتتوقف أهميته على العلاقات الدولية في الجيران ومدى الاحترام للاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

وتسمى الأنهار التي تجري في دولة واحدة باسم الأنهار الوطنية. أما الأنهار التي تجري في أكثر من دولة فتسمى بالأنهار الدولية. وهذا هو محور نشاط الجغرافيا السياسية لما ينجم عن ذلك من مشكلات يرتبط البعض منها بالحدود الدولية والبعض الأخر بالملاحة الدولية. أما ما يرتبط بالملاحة النهرية فنود أن ندون أن استغلال الأنهار للملاحة يرجع إلى العصور الأولى لتاريخ البشرية. وكانت الأنهار هي المسلك الرئيسي للكشف عن المناطق المجهولة. كما حدث ذلك بأنهار الولايات المتحدة الأمريكية النابعة من الأبلاش والمتجهة نحو الغرب. وكما حدث في نهر الأمزون في أمريكا الجنوبية. وقد استغلت انهار أفريقيا في العصور القديمة لأغراض الملاحة بدرجة لا يتصورها الإنسان في الوقت الحاضر. فكانوا يستعملون القوارب الصغيرة للأنهار الصغيرة وكانت الأنهار السريعة التيار تستغل تياراتها في تسيير السفن نحو الأجزاء الجبلية الدنيا. وكانت تبنى القوارب القوية للملاحة في المناطق الجبلية لتسير مع الانحدار في اتجاه المصب ثم عندما تبلغ نقطة الوصول تباع أخشابها ويستفاد منها كمواد بناء أو وقود.

وكانت الضرائب الباهظة هي التي تثقل حركة النهر في العصور القديمة فقد فرضت (30) ضريبة على نهر الراين بين بال في سويسرا إلى بحر الشمال بحيث فاقت الضرائب أحياناً قيمة السلع المحمولة.

وكانت تلك الظروف هي السبب في إقرار مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية. وكانت فرنسا أول من أقر هذا الحق وطبقته بالنسبة لنهر الميز والشلد عام 1792. علماً بان مصب الشلد كان يقع تحت قبضة هولندا. وقد أغلقت هولندا ميناء انتورب أمام السفن ثم حررته جيوش الثورة الفرنسية في ذلك العام وأعلن المجلس التنفيذي للجمهورية حرية الملاحة في النهر لكل الدول التي تحيط به ولغيرها. وتلا ذلك عدة اتفاقيات دولية منها اتفاقية فينيا 1814 والكونغو 1885 وغيرها.

وأهمية النهر للدولة تعتمد على طبيعة وادي النهر وعلى الظروف الطبيعية المحيطة به. فلا غرابة أن اعتمد كحد دولي لما يشكل من إعاقة أولاً ومناطق حماية ودفاع ثانياً. ولا تقتصر وظيفة النهر على انه عامل فصل بل انه عنصر وصل لما يسر من إمكانية الحركة والاتصال بين الوحدات.

وعموماً فإن الأنهار لعبت دوراً مهماً في قيام الحضارات الأولى كحضارة وادي النيل ووادي الرافدين وحضارة الصين. فالصين تخترقها ثلاثة أنهار عظمى تنبع من الهضاب الداخلية وتجري نحو البحر. أبعدها شمالاً نهر الهوانج هو وهو يجري في أكثر جهات الهضبة انخفاضاً من جهة الشمال. أما نهر اليانجستي واليكيانج فهما يبعدان من هضبة التبت. وحيثما ينحدر اليانجستي لا يتميز بأنه أطول الأنهار الصينية فحسب بل كونه يجري في أراضي مرتفعة في الجزء الأكبر من

مجراه بعد انحداره من الهضبة. وكل هذه الحقائق الجغرافية أثرت في مختلف العهود في أسلوب يماثل تماماً الأسلوب الذي أثرت فيه الحقائق المشابهة لها في التاريخ الأوربي[24].

وقبل أن نختم حديثنا عن الأنهار نود أن نسجل أنه إذا كان هناك دول نهرية كما رأينا آنفاً فإن هناك دولاً دولتاوات Delta states ويبدو أن وجود هذه الدول لا يتفق والمنطق الجغرافي لأنها تتحكم في مصبات انهار تنتمي لدول أخرى. وهولندا مثال جيد في هذا المجال. لأنها تتحكم في دلتا الراين والشلد والميز. فقامت هولندا كدولة بحكم موقعها لان الدول الأخرى لا تسمح لأي دولة قوية بالتسلط عليها. فأمان هولندا يرتبط بموضوع التوازن الدولي أكثر من قوتها البحرية الذاتية[25].

4
الجغرافيا السياسية الاجتماعية للوحدة السياسية

4- 1 نمو السكان

تعد الدراسات السكانية محور الدراسات الجغرافية قاطبة وكيف لا وأن الجغرافية أصلاً تعني دراسة الأرض بوصفها موطن الإنسان، فالإنسان هدف كافة التخصصات المختلفة لكنه حجر الزاوية في تخصص الجغرافيا من خلال العلاقات المكانية المتداخلة والمترابطة مع بعضها. ونظراً لتشعب فروع الأسرة الجغرافية استجابة للتطور العلمي الحاصل في حقول التخصصات المغذية لعلم الجغرافيا فقد تنوعت اهتمامات ومجالات تلك الفروع في مسائل السكان لكنهم ظلوا جميعاً متخذين منهج الجغرافيا الأم: منهج التوزيع والتحليل والتركيب قاسم المشترك الأعظم لمناهجهم الفرعية المعتمدة.

فالجغرافيا الاقتصادية تهتم بتوزيع ونمو السكان وتركيبهم الوظيفي بشكل خاص في حين تؤكد الجغرافيا الاجتماعية على دراسة سلوك الإنسان وتجمعاته وعاداته وتقاليده من خلال التوزيع المكاني وتباين التوزيع ، أما جغرافية السكان فهي تدرس العلاقات المتعددة القائمة بين الإنسان وبيئته وقد أوضح تريوارثا أن المضمون العلمي لجغرافية السكان يتركز في فهم التباينات الإقليمية في الغطاء السكاني للأرض ويشمل ذلك دراسة العوامل المؤثرة في هذا الغطاء بغية الوصول إلى هذا الفهم.

وتعرف جغرافية السكان بأنها العلم الذي يدرس أساليب تكون الشخصية الجغرافية للأمكنة وانعكاسها على مجموعة الظاهرات السكانية التي

الجغرافيا السياسية الاجتماعية للوحدات السياسية

تتباين في الزمان والمكان كما أنها تتبع قوانينها الخاصة والمتداخلة مع الأخرى وجميع ظاهرات الديموغرافية المختلفة.

أو هي ذلك الفرع من الجغرافيا البشرية الذي يعالج الاختلافات المكانية وخصائص الديموغرافية للمجتمعات السكانية ويدرس النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التفاعل المرتبط بينها وبين الظروف الجغرافية القائمة في وحدة مساحية معينة.

أما الجغرافية السياسية فتنظر للسكان على أنهم الشعوب والسيادة الحاكمون والمحكومون من الشعب والحكومة في تنظيم الوحدة السياسية وإدارتها من خلال وظائفها الداخلية والخارجية. وبتعبير آخر فإن الجغرافيا السياسية تحاول تشخيص تأثير الاعتبارات المكانية للسكان حجماً وتطوراً ونمواً وتركيباً ديموغرافياً وحضارياً في إدارة الوحدة السياسية وتنظيمها بما يمكنها من أداء دورها الوظيفي في الخريطة السياسية. وبعبارة أخرى فإن الجغرافيا السياسية تدرس مواطني الدولة ديموغرافياً وتشوغرافياً فالمسألة الأولى تعبر عن حيوية الدولة في الداخل في الإنتاج والاستهلاك والإدارة. أما المسألة الثانية تعبر عن حالة قوة الدولة وحيويتها في المجال الدولي اختصاراً فإن الجغرافيا السياسية الإنسان في دولة.

فالدولة تنظيم سياسي له وجود في إقليم أو وحدة مساحية من الأرض. والدولة توجد لتحقيق هدف معين هو رفاهية السكان والمحافظة على الشعب من الأخطار الداخلية والخارجية. فالأحلاف والمعاهدات والنشاط الاقتصادي كلها لفائدة الإنسان والسكان من الضوابط والمؤثرات في كيان الدولة وقوتها. فالتأثير

السكاني لا يقل أن لم يزد عليها تأثيرات بقية عناصر قوة الدولة الطبيعية والاقتصادية. ويعد السكان من العوامل المؤثرة في الجغرافيا السياسية وكما هو معلوم أن التطور الكبير لأعداد السكان في العالم حيث كانت له تأثيرات متعددة الجوانب الجغرافيا السياسية للعالم. ويمكن تحديد هذه التأثيرات بالاتجاهات الآتية:

1. نشوب الصراعات والمنازعات بين الدول نتيجة لتباين النمو السكاني. ولنا في اليابان خير مثال على ذلك إذ رفعت الشعار المعروف ضرورة التوسع الإقليمي والتنفيس عن الضغط السكاني. بحكم تزايد الحجم السكاني في الجزر اليابانية ذات الإمكانيات الزراعية المحدودة وترجمة ذلك شعاراً في الحروب الإقليمية المتعددة التي أعلنتها على منشوريا وكوريا والصين.

2. تفاقم حركة السكان (الهجرة) وتاريخ العالم يشهد بذلك في العديد من أرجائه.

3. نمو علاقات التعاون والاندماج من اجل استغلال موارد الثروة استغلالاً كفوءاً لتطمين احتياجات السكان المتزايدة هو الحكم على هذه الاتجاهات لابد من متابعة التطور السكاني في العالم النامي فترة زمنية توافرت لها التقديرات السكانية.

اتسم النمو السكاني خلال فترة 1650-1850 بالبطء الشديد مما يمكن اعتبارها فترة ركود بالنسبة لنمو سكان العالم ذلك يرجع إلى طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك وما كان يصاحبها من انخفاض في المستوى المعاشي والصحي وغيرها. في حين شهدت الفترة 1900-2005

4- 2 تركيب السكان

يلعب السكان دوراً مزدوجاً في جملة الحياة الاقتصادية والعسكرية في إقليم سياسي ذلك أنهم المنتجون وهم المستهلكون في آن واحد. وهم المدافعون عن سيادة حدود ذلك الإقليم وسنتناول هنا دراسة التركيب السكاني من الناحية الاقتصادية ويقصد بالتركيب السكاني الخصائص الكمية للسكان طبقاً لما توفرها التعدادات الرسمية من بيانات ومن أهم هذه الخصائص التركيب العمري والنوعي والحضري (المدني) والتركيب الاقتصادي فالتركيب السكاني يعد مظهر من مظاهر الديموغرافية طالما انه محصلة جملة عوامل مؤثرة فيه وتتأثر[14] به وينبع الاهتمام بدراسة التركيب السكاني من وجهات نظر الاختصاصات الدقيقة لباحثين فالمهتمون بدراسة جغرافيا السكان يؤكد على التباين السكاني إلى حد كبير في دراساتهم بحيث تغطي كافة المؤشرات الديموغرافية بما فيه معدلات الخصوبة والمواليد والوفيات والهجرة والنمو وغيرها. بينما تضيق دائرة النظرة الجغرافيا السياسية في مثل هذه الموضوعات لتتسع في مناحي أخرى ترتبط بالتركيب الاقتصادي لما يمكن الباحث من تحقيق أهدافه عن قوة الدولة ومن هنا جاء الاهتمام دراسة الأنماط الرئيسية للتركيب السكاني بحيث تغطي جوانب عديدة من هذا التركيب كالتركيب الديموغرافي والعمري والنوعي والاقتصادي.

ويهمنا في هذا الصدد السكان العاملون أو سكان ذو النشاط الاقتصادي ويقصد بهم[15] جميع العاملين ومن ضمنهم العمال الإجراء وأصحاب العمل والمشتغلون برواتب وأفراد العائلة العاملين دون اجر والذين في حالة بطالة في

وقت الإحصاء العام. ولا يدخل ضمنهم الطلاب وربات البيوت والمتقاعدين والذين يعيشون من ممتلكاتهم والذين يعيشون كلياً في كنف غيرهم ومعنى ذلك أن هذا التعبير يشمل كل الأشخاص الذين يمارسون النشاط الاقتصادي بغض النظر عن أعمارهم سواء كانت قبل أو بعد سن العمل بخلاف تعبير القوة العاملة Manpower labour force المحددة بسن العمل والقدرة على العمل والرغبة به ويختلف هذا القسم من السكان والقوة العاملة أيضا كما ونوعاً من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر بحسب درجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي لكل منها.

ويوجد اصطلاح قوة العمل الممكنة والاحتمالية وهو تعبير أوسع مفهوماً في قوة العمل أو القوة العاملة . إذ يشمل فضلاً عن مفهوم قوة العمل ما يمكن أن يدخل ضمن هذه القوة عند الاقتضاء ، ولكن استبعد منها الأسباب الموضوعية كربات البيوت أو العمال العاطلين الذين يعملون مع رب الأسرة العمل هم لأنهم دون أجر أحياناً ، أو يقصد بهذا التعبير الحد الأعلى أو الأمثل الممكن تحقيقه للقوة العاملة كلها سواء أكانت ظاهرة كامنة في مجتمع معين، ويمكن معرفة حجم قوة العمل[16] بمعرفة مجموع حجم السكان العام ناقصاً حجم الذين لا يدخلون منهم في دائرة قوة العمل. وهم الذين لا يعملون عادة وكذلك الذين لا يبحثون عن العمل. والذين يستبعدون من مجموع السكان لغرض معرفة حجم قوة العمل هم:

أ. الصغار دون سن الـ 14 سنة أو اقل من 15 سنة. كما في العراق.

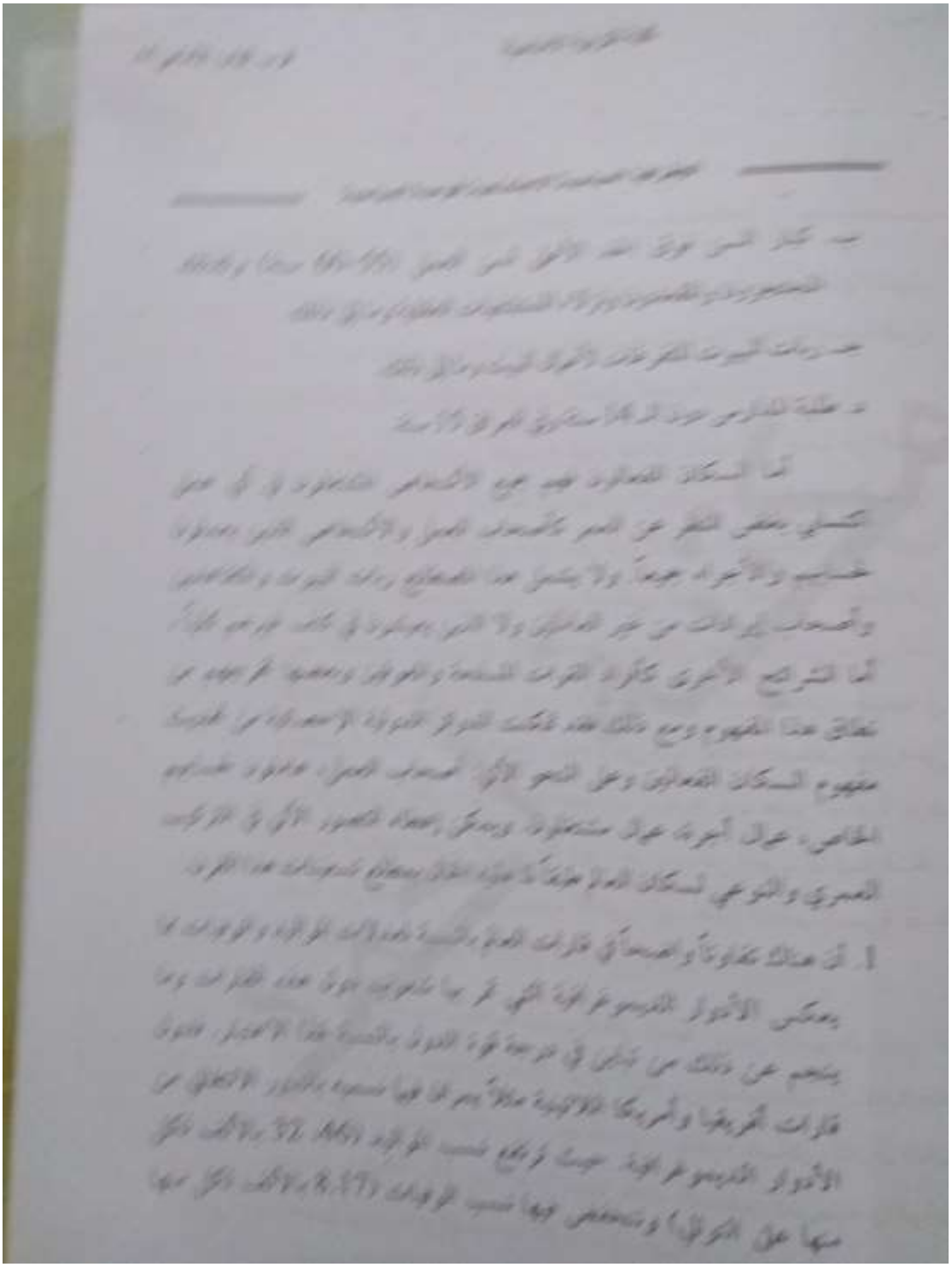

على الترتيب) وبالتالي ارتفاع معدل الخصوبة بشكل متميز ، في حين أن دول قارة أوربا مثلاً تتسم بالانخفاض الحاد بمعدلات مواليدها مما يحدونا القول إلى أنها تمر بالدور الاستقراري من الأدوار الديموغرافية.

2. يترتب على تباين الأدوار الديموغرافية اختلافاً واضحاً في حجم قوة العمل المتاحة لدول القارات المختلفة كما يتباين الهرم السكاني (التركيب العمري) أيضاً وفي ذلك انعكاسات كبيرة على قوة العمل الاقتصادية وقوة الدولة بالتالي ففي المجتمعات ذات النمو السكاني المرتفع (كالدول النامية) تميل نسبة السكان العاملين إلى الانخفاض ، وبالتالي فإن هناك تزايداً في أعباء الإعالة لأفرادها لارتفاع نسب الأطفال وتعد هذه الظاهرة طبيعية في المجتمع السكاني (غير الناضج) وينجم عن هذه الظاهرة ضعف القدرة على تشكيل رأس المال والتقدم الاقتصادي. وعليه فإن هذه الظاهرة تؤكد الملامح السلبية للدول التي توجد فيها عموماً يمكن القول أن قيمة السكان تعتمد على مقدار حيويتهم ونسب الذكور منهم طبقاً للفئات العمرية المتبعة ومتوسط أمد الحياة فهذه الأمور تحدد حيوية الدولة وإنتاجها.

3. تتباين الأهرامات السكانية لدول العالم نتيجة لتباين النمو السكاني كماً ونوعاً. وكما هو معلوم أن هناك ثلاثة أنماط من الأهرامات السكانية طبقاً لمراحل النمو الديموغرافية في المجتمعات... فالهرم السكاني للدول النامية عموماً يوصف بأنه من الأهرامات ذات القاعدة العريضة والجوانب المنحدرة برفق نحو القمة تبعاً للأعداد السائدة المواليد والوفيات التي تسهم في تحديد الشكل وتتسم هذه الأهرامات في المجتمعات الفتية أو الشابة هذه

بانخفاض نسبة الأعمار الوسطى (15-64) في قارة أفريقيا تبلغ نسبة مساهمة هذه الفئة من الذكور إلى إجمالي الذكور فيها نحو 51.7٪ مقابل 67.44٪ في أمريكا الشمالية و68.33٪ في أوربا و64٪ في استراليا و60.79 في آسيا غير أن أمريكا اللاتينية تشابه نظيرتها القارة الأفريقية في هذا الخصوص (57.63).

أما الأهرامات السكانية لدول القارة الأوربية وأمريكا الشمالية مثلاً فتمثل واقع المجتمعات المستقرة ديموغرافياً. ويعبر عنها بالأهرامات المسنة فهي أهرامات ذات قاعدة ضيقة وقمة محدبة ، كما أن هناك نمطاً ثالثاً للأهرامات السكانية يتسم بأنه يميل للشكل المنحني كالجرس ويمثل هذا الهرم المجتمعات التي شهد سكنها حروباً وثورات كما هو الحال في العديد من دول القارة الأوربية التي خاضت غمار الحربين العالميتين[17].

فالحرب تعمل على تأخير نمو السكان كما حصل في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية في المجتمعات القبلية حيث كانت تستمر فيها عدة أجيال خاصة في المجتمعات الرعوية والبدائية حيث كانت تتسبب في خسائر بشرية ومجاعات ترفع من معدلات الوفيات ونظراً لعدم توفر حجم الخسائر السكانية الناجمة عن حروب تلك الفترة فإننا سنكتفي بالإشارة إلى بعض الخسائر في الحربين العالمية الأولى والثانية فخسائرهما تتمثل في اتجاهين الأول في الأرواح والثاني انخفاض معدلات المواليد نتيجة للتعبئة العسكرية الضخمة للفئة العمرية الشبابية من الذكور في القوات المسلحة. فقد قدرت الخسائر المباشرة في قارة أوربا – غرب روسيا للمعسكرين بنحو 6.5 مليون نسمة والزيادة في وفيات المدنين بنحو 5

قطع الإمدادات الغذائية هدفاً سَوْقياً من أهداف الحروب الحديثة. فقد لعبت الغواصات الألمانية دوراً خطيراً في حصار الجزر البريطانية جغرافياً وذلك في الانتشار حولها. وعمدت الغواصات إلى إغراق السفن الناقلة للمواد الغذائية إلى إنكلترا. مما ترك شبح المجاعة ماثلاً على تلك الدول في حينها. ذلك في الحرب العالمية الأولى إلاّ أنه في الحرب العالمية الثانية قامت الطائرات البريطانية لحماية السفن من دمار... الغواصات الألمانية.

وعمدت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 على فرض حظر خاص على صفقات القمح للاتحاد السوفيتي (سابقاً) أثر قيام الأخير باحتلال أفغانستان، فضلاً عن الحصار الاقتصادي للعراق 1990-2003.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الوطن العربي يعاني من مشكلة واضحة في مسألة الأمن الغذائي مما يعرض أمنه القومي إلى العديد من المشكلات. وفيما يلي دراسة للأمن الغذائي في هذا الإقليم.

3- 2- 2 الأمن الغذائي العربي

نقصد بالأمن الغذائي قدرة الدول (الوحدة السياسية) أو الإقليم السياسي (مجموعة دول) على تحقيق الاكتفاء الذاتي لمتطلبات السكان من الغذاء، بحيث تفضي إلى تحقيق الطمأنينة العامة من خلال القدرة الذاتية للدولة وليس من خلال الاعتماد على الاستيراد الخارجي في تغطية مقطوعية الاستهلاك من المواد الغذائية جزئياً أو كلياً، وحتى يتحقق هذا المفهوم لابد أن تكون الدولة قادرة على التواصل والاستمرار بتحقيق الاكتفاء الذاتي وبشكل منتظم بما يغطي متطلبات السكان المحلية أو يفيض. وقد تطور مفهوم الأمن الغذائي مع استمرار اختلال التوازن بين

الإنتاج الوطني وحاجات السكان من المواد الغذائية وتشكل الصادرات الأولية للسلع الغذائية وتعاظم حجم المساعدات الدولية في مجال الموارد الغذائية، ويعد تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه المطلق (أحد أركان الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول).

أما المفهوم النسبي للأمن الغذائي فيعني قدرة دولة أو مجموعة دول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً.

وتتحدد نسبية الأمن الغذائي في المسارات التالية[1]:

1. ليس من الضروري أن تحقق الدول اكتفاءً ذاتياً بالنسبة لمتطلبات سكانها من كافة السلع الغذائية بل يمكنها اللجوء إلى الاستيراد لبعض منها، وهذا يشير إلى قدرة الدول المالية في تحقيق هذا الهدف أو في تكوين مخزون استراتيجي غذائي لها.

2. يمكن الموائمة بين ظاهرتين: أولهما في الإنتاج الغذائي للدولة لبعض السلع الغذائية، وثانيهما في استيراد السلع الغذائية مقابل ما تصدره من سلع فائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي، وفي هذه الحالة يمكنك الانتفاع من حجم الوفورات الاقتصادية الناجمة عن التخصيص وتقسيم العمل واستغلال الميزات النسبية.

3. تحدد نسبة الأمن الغذائي بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تربط الدولة بغيرها لاسيما الدول الرئيسية المصدرة للمواد الغذائية.

4. تقترن نسبة الأمن الغذائي بطبيعة الظروف المتحكمة في الإنتاج والاستهلاك.

وعموماً لا يمكن القول بنسبة الأمن الغذائي طالما أن الغذاء يعد بُعداً سياسياً من أبعاد التركيب الايكولوجي للدولة الذي يجب أن يعمل بانتظام وتناسق مع الأبعاد الأخرى حتى يسلم الجسم الكامل للدولة ويستقيم ويعمل بانتظام وتناسق مع العناصر الأخرى المكونة الطبيعية والبشرية للدولة، لذلك فالمفهوم المطلق للأمن الغذائي هو الأصدق على موضوعنا هذا وقد يكون من المفيد أن نستعرض بعض المفاهيم على الأمن الغذائي ومنها ما طرحته المنظمة الزراعية الأغذية الدولية (F.A.O) بتوفير مخزون احتياطي عالمي من المواد الغذائية تضاف إلى ذلك قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم.

وعرف أيضاً "بأنه" الدخل الذي يلتقي عنده الأمن الغذائي كما عرف بأنه حصول أفراد المجتمع على متطلباتهم من مواد غذائية أساسية طبقاً لأساسيات علم التغذية مع ضمان توفير الحد الأدنى من تلك الاحتياجات كماً ونوعاً بما يدعم الحياة للأفراد بظل المتاح لهم من دخل.

يظهر مما تقدم أن الأمن الغذائي بمعناه المطلق يعني توفير الغذاء داخل الدولة لواحدة مما يعادل أو يفوق الطلب المحلي عليه، غير انه حالة عدم اطمئنان إلى استمرار توافر مواد الاستهلاك الغذائي الأساسية زيادتها بالمعدلات المطلوبة لتغطية النمو المطرد في السكان وعلى هذا الأساس فهو احد مكونات الأمن الاستراتيجي للدولة. أن مثل هذا المفهوم يصعب تحقيقه من قبل دولة واحدة بحكم طبيعة الطاقات المواردية المتاحة. بالإضافة إلى الاكتفاء الذاتي المطلق للغذاء يضيع على الدول إمكانية تحقيق المنافع المشتركة الناجمة عن مزايا التخصص وتقسيم العمل والوفورات الاقتصادية الناجمة.

وإذا كان هذا المفهوم يكشف عن صعوبة كبيرة في التحقيق على مستوى الدولة الواحدة فانه يصبح سهل المنال والتحقيق على مستوى الوطن العربي بحكم التنوع في الطاقات الموردية المتاحة طبيعياً وبشرياً، إذ إن هذه المزايا تحتم امتلاك سيادة الاكتفاء الذاتي عربياً فإن واقع التحديات الحضارية والسياسية تحتم ضرورة التخطيط لتحقيق تلك السيادات قومياً.

وعليه فان مفهوم الأمن الغذائي العربي ينبغي أن يكون مدخلاً للتكامل الاقتصادي العربي ووسيلة مهمة وفاعلة من وسائل تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي لهذه الرقعة الجغرافية، كما أنه السبيل لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل، يعزز آليات الانسجام الاجتماعي عربياً، وتظل الإمكانيات المتاحة هي الدليل الواقع لإمكانيات تحقيق هذه الحلقة من حلقات الأمن القومي.

وقد برزت مشكلة الأمن الغذائي نتيجة تفاعلات اعتبارات رئيسية طبيعية وبشرية منها تنامي معدلات النمو السكاني (3٪) سنوياً كمعدل سنوي مقابل 2٪ في الدول النامية و1.7٪ للعالم و0.9٪ للدول المتقدمة أضف إلى ذلك التوزيع البيني للسكان. فالطلب على الغذاء يتأثر بتوزيع السكان بين الريف والحضر والوطن العربي لازال يشهد حركة نزوح من الريف إلى المدينة بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة التحضر المحكومة بعوامل الطرد الريفي الذي يفضي إلى تراجع الإنتاج ونمو الاستهلاك، والاعتبار الآخر هو ارتفاع المستوى المعاشي الناجم عن زيادة عائدات الثروة النفطية بعد تصحيح الأسعار عام 1973، فقد نما الناتج القومي الإجمالي العربي من نحو 70 مليار دولار عام 1973 إلى زهاء 413 مليار دولار عام 1982، ثم إلى زهاء 1065 مليار دولار عام 2005، وقد ترتب على ذلك

3- 4 النشاط الصناعي

تتلخص الحاسة السياسية في مسألة الصناعات التحويلية في أربعة اتجاهات:

الأول: الاختيار المناسب لفروع الصناعات الرئيسة المطلوبة لقوة الدول اقتصاديا وعسكرياً بظروف السلم والحرب على حد سواء.

الثاني: في تحديد الأحجام المناسبة للوحدات الصناعية المخططة ومورفولوجيتها بما يعكس دور الاعتبارات الإستراتيجية والجيواستراتيجية في اختيار الأحجام.

الثالث: ينصب هذا الاتجاه في تحديد المواقع المثلى[28] للنشاط الصناعي التحويلي بما يعزز الأمن.. الاقتصادي والوطني والقومي للدولة.

الرابع: إنما هذا الاتجاه فيرتبط بالتركيب الصناعي للدولة إذ تهتم أبحاث التركيب الصناعي بنقطتين أساسيتين هما: البناء الصناعي والتنوع الصناعي، فالبناء الصناعي يعني الأهمية النسبية للمصانع القائمة وحدات وعمالاً واستثمارات، في حين أن التنوع يمثل انعكاساً لتركيب البناء الصناعي للأقاليم أو المناطق، وهي السمة الرئيسية التي تحدد شخصية المناطق الصناعية وهو على النقيض من التخصص الصناعي لذلك يهتم الباحثون بحساب درجة التنوع الصناعي للمقارنة بين المناطق من حيث التخصص والاتجاه الإنتاجي، فالتنوع إذا يعني تواجد عدد كبير ومتنوع من الصناعات في منطقة أو دولة وهذا النمط من التركيب الصناعي يعني الاكتفاء الذاتي ويعمل على تعزيز قوة الدولة صناعياً وتمتد سياسات التنوع الصناعي لتغطي ثلاثة مستويات هي: المستوى القومي

وبتعبير آخر هذه الظاهرة تعكس أمرين هما:

الاهتمام المتعاظم بسياسة التركز الجغرافي للنشاطات من ناحية وإغفال تام لسياسة البعثرة الصناعية أو الانتشار الصناعي من ناحية أخرى بالرغم من الأهمية الإستراتيجية والجيواستراتيجية لها في عصرنا الحالي الطيران والفضاء أن مثل هذه الموضوعات الحيوية وغيرها تنطوي تحت لواء التنمية الإقليمية فما هو المقصود بالتنمية الإقليمية وما هي أهدافها وما هي سياستها؟

التنمية الإقليمية

هي أسلوب من الأساليب التخطيطية، تعتمد الأقاليم أو المنطقة المستوى المكاني المفضل لها والإقليم وحدة في تنوع أو مساحة تميل إلى الوحدة والتشابه في المظهر العام على الرغم من التنوع في الأجزاء المكونة والتنمية الإقليمية هي إحدى أوجه السياسات المكانية المعتمدة في التخطيط القطاعي والإقليمي وهي تهدف إلى:

1. زيادة النشاط الإنتاجي العام أو الدخل القومي في الإقليم.
2. إقامة مجموعة أفضل للنشاطات الصناعية في المنطقة.
3. تحسين التنظيم الفراغي Spatial في المنطقة كنظام تخطيط المدن.
4. تحسين عملية الاختيار المكاني والتجاوب مع التغيرات المكانية كنشر المعلومات المتعلقة بالأماكن وبإمكانيات الاستخدام فيها.

وهذه الأهداف لا تحقق إلاّ من خلال السلطات الحكومية على مختلف مستوياتها لأنها وحدها التي تؤثر في كمية ونوع الصناعات التي تقع ضمن حدود صلاحياتها.

3- 5 النشاط التجاري والعولمة

3- 5- 1 النشاط التجاري:

يشكل النشاط التجاري حجر الزاوية في القدرة الاقتصادية وبالتالي في القوة السياسية والإستراتيجية طبقاً لمناهج تحليل القوة، وقد عبر باوند Pounds[29] عن التجارة أنها (سلاحاً سياسياً قوياً) واعتبر K. Knorr[30] من العناصر الرئيسية لقوة الدولة وهي العناصر الرئيسية لهيكل التجارة، أما بري Perry[31] فقد خص في محاولته لجرد القوة التجارية الخارجية بستة بنود، وقد أكد على قيمة التجارة ونصيب الفرد منها وكمية الصادرات وحجم الواردات وغيرها.

وعموماً فالنشاط التجاري احد الوسائل المهمة لتحقيق التنمية والتقدم فالعلاقة بين حجم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي علاقة عضوية، فالصادرات تساهم في تنمية الدخل القومي ولكونها انعكاساً حقيقياً لاستغلال الموارد المتاحة وقناة من قنوات تصريف فائض الإنتاج، أما الواردات فإنها توفر متطلبات الوحدة السياسية السلعية والخدمية التي تعد قاعدة التنمية الاقتصادية لذلك غدت التجارة جزء أساس من الإستراتيجية والاقتصادية، وعليه فقد نال موضوع النشاط التجاري عناية المختصين في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية في تخصصات عديدة كالعلوم الاقتصادية والسياسية والعلاقات الدولية والجغرافيا الاقتصادية الإقليمية والجغرافيا السياسية.

ويتلخص الفرض العلمي لدراسة هذا النشاط في الجغرافيا السياسية من حقيقة أساسية مفادها أن التجارة تشكل محور القوة الاقتصادية والسياسية

بالتالي، وهي بالضرورة ثمرة من ثمار التفاعل التام بين ربع الموقع وهبات الموضع، بين الجغرافيا والجيولوجيا، وبين الإنسان وموارده المتنوعة، فإذا كانت هذه الفرضية تمثل إطاراً عاماً لعلاقات بين الظواهر المختلفة المسؤولة عن حجم وتركيبة التجارة الخارجية فإنها تمثل المتغير المستقل وتشكل المؤشرات العديدة المعتمدة المتغيرات التابعة أو المعيارية كونها معياراً أو مقياساً للعلاقات المتبادلة بين الهيكل الجغرافي والتركيب السلعي للنشاط التجاري في حين تمثل الأهداف المنتخبة القارنة من دول نامية ومتقدمة المتغيرات الفاحصة أو الضابطة لأنها تستخدم في الكشف عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وهذا هو الإطار العام للمنهج.

وتلعب التجارة دوراً أساسياً في رسم مسار التنمية الاقتصادية وما تزال في الاقتصادات المختلفة تتسم بتوجه خارجي، فالملاحظ أن التطور الاقتصادي الذي شهدته بعض الأقطار العربية تجاه اقتصاديات الدول الصناعية التي تمثل أسواقها المنفذ الحيوي الرئيسي لتصريف الصادرات العربية في الوقت الذي تمثل أيضاً المصدر الرئيسي للحصول على المتطلبات من السلع الرأسمالية البسيطة وبعض مفردات السلع الاستهلاكية فالتطور الاقتصادي الذي شهدته الأقطار العربية خلال ثمانينات وتسعينات هذا القرن لم يقلل من تلك التبعية رغم استهدافه بدرجة أساسية تنويع مصادر الدخل والتصنيع من اجل التنمية.

ففي الوقت الذي أدت فيه سياسة إحلال الواردات إلى تخفيض الاعتماد على السوق الخارجية بعض الشيء بالنسبة للسلع الاستهلاكية الغذائية والمعمرة، فإن سياسة التصنيع لأجل التصدير أدت إلى تأكيد الاعتماد على الخارج ليشمل

3- 5 العولمة

3- 5- 2 العولمة

3-5-2-1 المدخل لبلاد "ظاهرة العولمة"

تعد ظاهرة العولمة امتداداً طبيعياً لتطور السياسات الدولية الحديثة، ولا يكون من المفيد أن نعود بالمباشرة إلى قرون خلت في تاريخ البشرية، فمن معلوم أن النظم السياسية تطورت من النظام العشائري والقبلي إلى دويلات المدن أو دول المدن كما كانت تسمى إلى عصر الإمبراطوريات ثم تلاها مرحلة الاستعمار ومن ثم مرحلة الإمبريالية، وجاءت بعدها الشركات متعددة الجنسيات أو (المنخطية القومية) كما تسمى، ثم ظهرت ظاهرة العولمة هذه كنتيجة لبروز دولة القطب الواحد أو الإمبراطورية الواحدة.

ولسنا بحاجة للتفاصيل عن كل مرحلة من مراحل التطور السياسي الذي شهدته ومازالت تشهده البشرية حالياً، ولكن نود أن نؤكد أن مرحلة الشركات متعددة الجنسيات هي أحدث مرحلة وأكثرها تطوراً في الفكر الاقتصادي والسياسي المعاصر بسواء، وبلغت هيمنتها على جملة الاقتصاد العالمي استثماراً وتفوقاً بما يقارب أربعة أخماس إجمالية حتى بظل القطبية الثنائية (المنهارة) فكانت الشركات تتحكم في استثمارات واقتصاديات وسياسات دول العالم المختلفة تصنع العقائد والأحزاب والزعامات وتدير الانقلابات أو تدعم حكمها، وسبق لنا ولغيرنا نشر العديد من الدراسات والأبحاث السياسية الخطرة[1].

بيد أن مشكلة شعوب العالم النامي – ضحية تلك الأساليب – لا تقرأ بظل أنظمة سياسية خاصة – إذا صح تسميتها كذلك – اعتاد بعض المؤلفين إطلاق عبارة (سياسات القطيع) على العديد منها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية واسيا، فالدول الفاعلة في الخريطة السياسية تطلق يد الراعي: راعي القطيع بالتصرف في قطيعه شريطة أن يكون مطيعاً منفذاً للفاعل في الخريطة السياسية. ومتى ما أرادت تغييره تفعل ذلك حتى عن طريق الاحتلال المباشر بذرائع مختلفة!![2].

وقد يستغرب البعض من ذلك لكننا نود أن نطرح تشبيهاً بسيطاً للخريطة السياسية المعاصرة، فقد سبق لنا إعطاء هذا التشبيه بظل القطبية الثنائية وذكرنا أن هناك[3] فاعلان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وناتين للفاعل هما حلفي الأطلسي ووارسو، والدول النامية مفعول فيه أما الحركة الصهيونية متمثلة بإسرائيل فهي مفعول لأجله.

ونعود ونذكر بأن عالمنا الآن بظل الإمبراطورية الواحدة يحتضن فاعلاً واحداً هو الحركة الصهيونية ونائباً للفاعل هي الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلسي والدول النامية مفعول فيه، ونكتسب الحركة الصهيونية وإسرائيل صفة أخرى في النحو والصرف هذا وهي أنها مفعول لأجله.

وإذا كنا من المؤمنين بان الحدث السياسي لا يفسر بأسبابه بل بنتائجه باعتبارها تعكس هوية وأهداف مخططيه ندرك بعمق ما جرى ويجري من أحداث على صفحة كوكبنا وغلافه الغازي وفضائه الخارجي بسواء، ودارت الأحداث

أولها: عولمة الإعلام

فراحت القنوات الفضائية قاطبة تدور في فلك الإعلام الموجهة طبقاً لمشيئة وأهداف الدولة الإمبراطورية ويستطيع أي من المراقبين أن يكشف ذلك بيسر، فلو تم متابعة القنوات جميعاً لشهر واحد (دورة تلفزيونية واحدة) يرى أن برامجها تنساب في مسارات ثلاثة هي إرضاء المراهقين وإشغال الصغار والكبار في مجموعتي أفلام الرياضة (وهي إحدى قنوات التضخم النقدي التي ابتلت به دول العالم النامي وأثقل اقتصادياتها) ومجموعة أفلام بعد منتصف الليل للعديد من القنوات ثلاثة مباشرة، والمسار الثاني الهاء شريحة الفعالون اقتصادياً (كما يطلق عليهم بعلم الديموغرافيا) ببرامج تحذلقية يقال عنها: حوارات فكرية والرأي المعاكس وغيرها، لكنها بحقيقة الأمر تعميق التفرقة والانقسام وإذكاء مقصود لبذورهما متخذة من الترهيب تارة والترغيب تارة أخرى وسيلة للإقناع، والهدف من ذلك تلميع الرعاة أو الهاء القطيع ونرى الشخوص، فرسان تنمية التخلف، في صراع انفعالي على الشاشة سرعان ما تهدأ أعصابهم بعدها مباشرة عندما يتسلمون مكافآتهم بالدولار أو غيره، والمسار الثالث لنيل النصف الجميل من البشرية (النساء) في المودة والأغاني الهابطة والمطربين (الظواهر) وعرض الأزياء والملاهي الفضائية، ذلك فضلاً عن الرجال في هذا المجال أيضاً.

وهكذا فالمتتبع للأعلام دولياً لا يرى سوى التكرار في المضمون والاختلاف في الشكل فيما يخدم هدف الفاعل في الخريطة السياسية ويدافع بعنف عن الرعاة لكن بأسلوب يظنه الغالبية خلاف وخصام وفي حقيقته ترفيع وتلميع.

وثالثها عولمة الاقتصاد

وبعدما استلب الأمر الفاعل في الخريطة السياسية من هيمنة الحضر وسياسية وإعلامية وغيرها جاهدت ولجاهد في الإجهاز الاقتصادي على كل شعوب العالم دون استثناء فبرزت ظواهر جديدة مثلة منها (النمط مقابل العداء) و (الضفة مقابل الديمقراطية) الحالة الأولى متجسدة فيما شهده بعض الحضارات الأولى (وادي الرافدين) والثاني ما شهدته ولتشهده دول أفغانستان والسودان وليبيا وما إلى ذلك، وحصار اقتصادي هنا وهناك في أفغانستان والسودان وليبيا والعراق وغيره، وهكذا غدت أساليب الدولة الإمبراطورية تتعاظم في إنهاك موارد الشعوب واستلابها مما يعمق وفورانها الاقتصادية والمجتمعية لتوحد وغدا أسلوب (إفراغ الأرض) احد أهم تلك الأساليب.

وكانت محصلة ذلك ملايين اللاجئين الإنسانية والسياسية كما نسمع وغيرها، وفي ذلك لمبيع للقومية والثقافة والحضارة والهوية.

وقد يتساءل البعض: أليس هناك عولمة في مفاصل أخرى في الأرض الاجتماعية والأسلحة البيولوجية وإعمامها؟ ذلك أمر واقع فعلاً فعدد الحالات بمرض فقدان المناعة حالياً نهاية (2006) يربو عن 70 مليون نسمة وعدد الوفيات بلغ 16 مليون نسمة، والإصابات تتفاقم في قارة الأرجنتين السكر (أفريقيا) وجنوب شرق آسيا وظهرت أوربا الشرقية ودول الاقتصادات التحول (بقايا الاتحاد السوفيتي) كركن خر من أركان فحية الهشة الوراثي الفاعل، فضلاً عن شيوع الفقر والحرمان كما تظهرهما حسابات الأمم المتحدة المؤشرين.

وعليه يجب أن تفكر شعوب الدول قاطبة بما لم تعتد أن تفكر به، أو تفكر بالجديد وترقب وترصد وتجمع النقاط لتبصر الحقائق، فالخط مجموعة نقاط وهو الموصل والمؤشر للمستقبل بالنقاط المنفصلة المتصلة اللاحقة التي تعين في تحديد الاتجاهات ولا يجوز الحكم على النقطة الواحدة المنفصلة فان ذلك كمن ينظر من ثقب واحد، والمفروض أن تتعود وتتمرن على النظرة من مصفاة عديدة الثقوب لكي تحكم التصور الشمولي عن الظاهرة ولكي تسبر أغوارها وتعرف كنهها وجوهرها.

عندها ستصل إلى قناعة واحدة انه لا حياة ولا رفاهية مع وجود مرض فقدان المناعة هنا تشبيه للتوريث السياسي في الحكومات) لأنه يتنقل وراثياً أيضا وهنا الطامة الكبرى وعندها سيكون مستقبل الأجيال في العالم الثالث بخاصة رهين برفضه سياسات القطيع وإيقاف نقل الموروث لفقدان المناعة لمن يليه في إدارة القطعان والعمل الجاد على تحقيق الإدارة الذاتية بعيداً عن مآرب الفاعل في الخريطة السياسية وأساليبه من خلال محافله الخاصة والعامة وتنبيه لما يسمى العلماء المختصين من خريجيه وغيرهم وتهيئتهم للإسهام في رعي القطعان بعد تدريبهم وانتهاءهم (لمحافل البناءين) الماسونية وغيرها.

وإذا ما حققت شعوب الدول النامية بخاصة عن هذا التوجه فليس من المستغرب أن يعيد التاريخ نفسه، فبدلاً من أن يهجر ملايين الأفارقة للعمل بمزارع الرجل الأبيض في ظل نمط الزراعة المنظمة أو الزراعة المدارية أو الزراعة العلمية كما تسمى إلى جنوب الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، عندها سيهجر من يبقى من مئات الملايين من شعوب أفريقيا (أثر مرض فقدان المناعة

وهي ليبولا وغيرها وما سيليها تباعاً) يتجون المواد الخام لتسري في شرايين التجارة الدولية إلى مصانع الدولة الإمبراطورة وكوكبتها ومن ثم إلى خزائن الفاعل الحقيقي في الخريطة السياسية.

وقد لا تكون شعوبنا أفضل حالاً ولنستحضر بالذاكرة المؤلمة كيف طردنا من شبه جزيرة إيبريا بعد حكم دام ثمانية قرون؟ أليس من المحتمل لا بل من اليقين أن نتشردم أكثر مما عليه الآن (2008) ونتسابق ونظل كذلك في (إفراغ الأرض) وبيع الأرض والعرض معاً؟ وتصبح ملايين اللاجئين داخل الأوطان وخارجها ظاهرة للارتزاق والفساد المالي لصناع القرار من النخب (الكارتونية) قيادات الكتل ورؤساء أحزاب الثقافات البدائية. فضلاً عن العنف القاتل الذي يحصد الملايين من الشعوب ذلك ضمن الأجندة السياسية لرعاة القطيع ولنا مما حصل ويحصل في أفغانستان والعراق وكينيا والسودان والصومال وما سيليهم تباعاً أمثلة شاخصة في هذا المجال.

3- 5- 1- 2 المقصود بالعولمة

يتباين مفهوم العولمة بين الكتاب المعاصرين وفي ذلك ما يعكس القدرات الذاتية ف الفهم والإدراك لمجريات الأحداث في الخريطة السياسية والاقتصادية والعالمية بسواء وقد يجمعون على أن العولمة ظاهرة جديدة في مسماها قديمة في أهدافها لا ترمي إلى أبعد من تحقيق هيمنة الإمبراطورة الواحدة، من خلال شعارات متنوعة: حقوق الإنسان، الديمقراطية، إزالة الفوارق بين المجتمعات، رفع الحدود السياسية، إعمام نتائج الثورة المعلوماتية، مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة وما إلى ذلك.

والعولمة كمصطلح لغوي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم[1] ويعرفها البعض بأنها نظام أو نسق ذو أبعاد تتخطى حدود الاقتصاد في النظام العالمي ليشمل الاتصالات فضلاً عن المبادلات والتسويق والسياسة والفكر، ويعرفها البعض الآخر بأنها الشروع في دخول طور جديد من أطوار التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية أخذاً نحو التوحد.

وهكذا يبدو أن هذا المفهوم للعولمة يقلل من أهمية الحدود ويدعو لتعميم الأفكار وانتشارها من دائرة المركز (الفاعل) إلى الهوامش (المفعول فيه) والعولمة شيء ثان، فالعولمة نمط من أنماط الأساليب السياسية والاقتصادية في فرض السيطرة والهيمنة، أما العالمية فهي تتطلع للمستقبل من خلال النهوض بالخصوصية ودفعها إلى المستوى العالمي، فالأولى (العولمة) تضييق واحتواء للعالم، أما الثانية (العالمية) فهي انفتاح على العالم، فإذا العولمة استنساخ النموذج المطلوب من الفاعل في الخريطة السياسية، فهو تخلي عن المرتكزات الحضارية وخصوصية المجتمعات المختلفة، أما العالمية فهي عملية تلاقح فكري وتنضيج للمبادئ فهي إغناء فكري وحضاري بما يعمق الهوية ويؤطرها.

وفي اعتقادنا أن العولمة امتداد طبيعي للتطور السياسي أنماطا وأساليب، فهي امتداد متصل للشركات متعددة الجنسيات بالأهداف، بعبارة أخرى ظاهرة أكثر حداثة وتطور في سلم الاستعمار - الإمبريالية- الشركات متعددة الجنسيات، فالعولمة إذا هي تجسد الفاعل في الخريطة السياسية بظل القوة المفردة للولايات المتحدة الأمريكية التي غدت تتبوأ بجدارة المركز الأول عالمياً في مجال الطاقات الموردية كما في المصنعات بشتى أنواعها، فضلاً عن الهيمنة المطلقة على

كافة الحلقات الاقتصادية والعلمية الثقافية في العالم، فهي تتحكم في زهاء ثلاثة أخماس إجمالي الموارد الإعلامية بالعالم، فمن خلال هذه المكانة استطاعت أن تبني نموذجاً لها في الثقافة الأمريكية على وجه التحديد، وهكذا في العديد من الحلقات الأخرى، لذلك استطاعت أن تشكل تاريخاً جديداً للعالم.

ولنتساءل ما هي تأثيرات هذه الظاهرة؟

في اعتقادنا أن هناك تأثيرات ايجابية وتأثيرات سلبية، من تأثيراتها السلبية ستزيد الضعفاء ضعفاً في الخريطة السياسية والاقتصادية بما يكرس من ظواهر التبعية والاعتماد على الغير، طالما أن الدول الضعيفة ستظل أسواقا لاستهلاك كافة منتجات ونشاطات الأقوياء.

ولكن هل نظل – نحن شعوب العالم النامي – متفرجين على الأحداث، لا بل على صنع التاريخ وكتابته (التي لا يقوى على كتابته إلاّ الأقوياء) أم علينا نفكر بآلية عمل جديدة وجادة قوامها الالتزام في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وهدفها الاستراتيجي رفاهية المواطن وتقليص فجوة التخلف الحضاري القائم والمتفاقمة بيننا وبين الدول المتقدمة هاجسها الإبداع والبناء الحضاري بعيداً عن الإنشاء والتفقيه الإنشائي.

ولعل من المفيد أن نعمق ايجابيات ظاهرة العولمة هذه متنفعين منها أو قل مقللين من آثارها السلبية على الأقل لا نظل جامدين مسلوبي الإرادة كما فعلنا في تاريخنا المعاصر فكان ثمارها ذلك ضعفاً على ضعف بكل ما تعنيه الكلمة في امتداداتها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية.

ولا يتم تفعيل الطاقات الموردية ودورها في الخريطة السياسية إلا من خلال:

أ. إشاعة الحريات في المعتقدات والفكر والانتماء والتملك والإقامة والانتقال وغيرها.

ب. انتهاج أساليب الممارسات الديمقراطية الحقيقية وتعميق ممارستها في كافة مفاصل الإدارة والحياة. فيما يصب بوعاء (الهوية الوطنية).

جـ. اعتماد مبدأ (التنمية البشرية المستدامة) تنمية حقيقية بعيدة عما نسميه (تنمية التخلف) متذكرين الواقع المؤلم لسكان العالم النامي في ظل مؤشرات الدولية في هذا المجال لاسيما يظل دليل الحرمان ودليل الفقر، وقد سبق البحث فيها في الفصل الخاص بالتنمية البشرية واختلالاتها في هذا الكتاب.

ويظل هذه التنمية المنشودة مِنال المعلم والأستاذ المكانة الأولى في المجتمعات كونهم صناع الأجيال والركيزة الأولى في البناء الحقيقي، عندها ستستقطب مهنة التعليم الشريحة المتقدمة في التحصيل العلمي بحكم المكانة الاجتماعية لها بالتالي أسوة بـ عليه في اليابان مثلاً. إما أن يظل المعلم والمدرس والتدريسي الجامعي يناشد (أيضا من المتعلمين المستحوذين على البرلمانات الكارتونية) لمنحهم حقوقهم!!! فتلك والله من عظائم الأمور وعلامة من علامات قيام الساعة.

وفي ضوء ما تقدم لابد من إحداث تغيرات جذرية في:

١. أساليب التعليم من رياض الأطفال حتى الدراسات العليا.

2. مناهج التعليم.

3. الكوادر العلمية التعليمية وبقية الاختصاصات.

4. المتطلبات الضرورية في المختبرات والأدوات والمكتبات وشبكات الاتصال (الانترنيت) والمعلوماتية المختلفة.

5. إيجاد نظم حوافز إيجابية فاعلة تكفل زرع المحفزات بين صفوف الجهاز للتعليم والخلق والإبداع.

6. تقليص الفجوة الحضارية القائمة من خلال اعتماد تجارب شعوب الدول المتقدمة وتطويرها طبقاً لواقع بيئتنا.

7. التنسيق الملتزم بين شعوب العالم النامي فيما بينها فضلاً عن تفعيل العلاقات مع الدول المتقدمة في ظل تشابك المصالح الاقتصادية والثقافية والحضارية وتعزيز قواها التفاوضية والتساومية.

8. اعتماد آليات عمل حقيقية لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

إما أن نظل في هذا الواقع المرير باكين متأملين متفرجين لما يجري على أرضنا ولشعوبنا بسواعدنا - مع الأسف- لكن بتدبير وعقلية الفاعل- فلن نزداد إلا تخلفاً، ولن نكون أفضل مما كان أجدادنا في اسبانيا نحن العرب وان غداً لناظره قريب!!.

وقبل أن نختتم الحديث لابد من المشاركة ولو بإيجاز شديد جداً مسألة مهمة تشغل أذهان المفكرين العرب وهي أن السوق العربية المشتركة ستكون المنقذ الوحيد لمحنتنا في ظل ظاهرة العولمة في القرن الحادي والعشرين.

5
الجغرافية السياسية للحدود الدولية

5- 1 التخوم والحدود

ترجع فكرة إقامة الحدود إلى قرابة قرنين من الزمن، كما أن إجراءات السفر وما يرتبط بها من مشكلات التنقل من دولة إلى أخرى لم تكن شائعة حتى نهاية القرن التاسع العشر، والدول لم تعهد سابقاً. الخطوط للفصل فيما بينها بل كانت متعارفة على أقاليم الحدود أو التخوم كما تسمى ولم يكن بينهما من هذه الأقاليم إلا نقاط معينة تنفذ من خلالها التجارة وتقام الكمارك، وهذه النقاط هي التغور أيان الدولة الإسلامية في القرون الوسطى.

وهنا يثار التساؤل ما هو المقصود بالحدود وماذا نقصد بالتخوم؟ وما هي أوجه الشبه والاختلاف بينهما؟

تعريف

الحدود Boundaries جمع حد وهو الحاجز بين شيئين ومنتهى الشيء وهو حده وتمييز الشيء من الشيء[1,2]، والحد هو الفصل بين شيئين لئلا يختلط احدهما بالآخر ولئلا يتعدى احدهما على الآخر، فنقول فلان حديد إذا كانت أرضه إلى جانب أرضه وحدده معناه ميزه[3] والحدود في الجغرافيا السياسية هي الخطوط التي تحدد كيان الوحدة السياسية وتحدد إقليمها سواء أكانت مساحة يابسة أم مائية وهذا المعنى لم يُعرف إلا في القرن العشرين كما أسلفنا، وقد عرف فردريك راتزل (وهو من أوائل الباحثين المحدثين الذين تناولوا مشكلة الحدود) الحدود في كتابه الجغرافية السياسية عام 1895م بقوله أن نطاق الحدود

ويتضمن المفهوم التاريخي للحدود على أنها تمثل انعكاساً لتكامل الدولة وتوسعها أو انكماشها أو تجزئتها وتعبير عن فلسفتها ودرجة قوتها أو ضعفها خلال مراحل زمنية متتابعة ... وعموماً، فالحدود مشكلة معقدة لم تعد تمتد في بعد واحد مرتبط بالتنظيم الأرضي للدولة، بل تعددت أبعاد الحدود إلى مسطحات الماء وأعماقها، وامتدت إلى أغوار الفضاء الخارجي الذي يغلف الكرة الأرضية، وأياً كانت مسألة الحدود فإن الحدود البرية خاصة فقد أثارت نزاعات كثيرة في العلاقات الدولية لأنها هي نقاط الاحتكاك التي تلتقي فيها الدول ويحتك فيها السكان وتتباين فيما بينها بالتالي مصالح الدول وتطلعاتها....

أما التخوم فهي مناطق مترامية تمتد بين دولتين أو أكثر تمثل عامل فصل بين سيادتيهما وهي في الوقت ذاته نقطة وصل جغرافية لأنها تمثل منطقة انتقالية بين شخصيتي الوحدتين السياسيتين.

والتخوم إذا بيئة انتقالية لها أبعادها الجغرافية في الطول كما في الاتساع، أما الحدود فهي خطوط لا أبعاد لها، وتقسم التخوم كونها مناطق حدود إلى:

1. المنطقة الحدية: وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود ....
2. نطاق الحدود: وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود وتخضع كل منها لقوانين الدولة التي تنتمي إليها...
3. الجوار: وهي المنطقة التي تضم القسمين السابقين..

وللتخوم معاني أخرى إضافة إلى معناها السياسي...

1. **النخوم الاستيطانية:** وهي المناطق اللامعمورة ضمن حدود الدولة أو خارجها، وقد قسم برسكوت النخوم إلى: رئيسية ونخوم ثانوية[6] فالنخوم الرئيسية هي المناطق المعمورة المأهولة المتطورة ، أما النخوم الثانوية فهي المناطق التي يمكن تحويلها إلى مناطق سكنية أو عمرانية بواسطة تطويرها، ويتم إسكانها ببطء، كسكنى المناطق الصحراوية اثر اكتشاف مصادر مياه جوفية أو أعقاب تعدين مورد تعديني وما إلى ذلك....

2. **النخوم التاريخية:** قصد بعض الباحثين بالنخوم التاريخية للتعبير عن حركة السكان من منطقة إلى أخرى غير مأهولة خلال الأدوار التاريخية، ويمكن أن نستشهد بحركة الأمواج البشرية الأوربية جنوب شرقي كندا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم انطلاقهم نحو الداخل لإعمار الرقعة الجغرافية الأمريكية، فهذه القارة قارة نخومية بالنسبة للموجات البشرية الأوربية.

3. **النخوم العقائدية:** وتتمثل بمناطق الارتطام الفكرية أو العقائدية كمناطق التصادم بين الأيديولوجيات الرأسمالية والاشتراكية التي تمتد في أوربا من بحر البلطيق في الشمال إلى البحر الأدرياتيك في الجنوب، والدول الواقعة في هذا الامتداد هي مما تسميه الدول الحاجزة. Buffer states، وترجع نشأة الدول الحاجزة إلى الرغبة في تقليل الاحتكاك بين قوتين متنافستين أو أكثر، ومن أمثلة ذلك سويسرا التي تفصل بين ألمانيا وايطاليا وفرنسا، وبلجيكا التي تفصل بين ألمانيا وفرنسا، والغيانات الثلاثة الأمريكية التي تفصل بين النفوذ الاسباني في فنزويلا والنفوذ البرتغالي في البرازيل، ودول

الحدود في شبه القارة الهندية: نيبال وبهوتان وسيكيم التي تفصل بين الصين الشعبية والهند وإيران بين الدب الروسي والأسد الانجليزي سابقاً والاتحاد السوفيتي (السابق) وأمريكا حالياً. والحبشة التي كانت تفصل بين الصومال الفرنسي والانجليزي والايطالي. والهند الصينية بين مصالح فرنسا الاستعمارية في جنوب شرق آسيا وإنجلترا.

والحقيقة إن مسألة بقاء الدول الحاجزة مرهون بعلاقاتها بالدول العظمى المجاورة لها، فقد تضطر إحدى الدول القوية إلى بسط نفوذها على الوحدة السياسية الحاجزة وتتخذها كنقطة انطلاق لمواجهة خصمها المباشر...

وعموماً فإن الدول الحاجزة هي مناطق تخومية في عصرنا الحاضر، وبقاؤها يتوقف على استراتيجيات القوة العظمى في حالة ظهور قوة جيوبولوتيكية جديدة مستقبلاً...

4. **التخوم السياسية**: تعرف التخوم سياسياً بأنها منطقة أو شريط من الأرض توصل أو تفصل تخلق منطقة انتقالية بين الوحدات السياسية، وقد تثير مشاكل حول هذه المناطق، وهناك عدة طرق لتسويتها منها:

أ. تقسيم المنطقة التخومية بين الفرقاء المعنيين، أو أن تضم المنطقة التخومية إلى إحدى الدول وعندها تتحول التخوم إلى حدود سياسية...

ب. إيجاد مناطق معوضة أو مساعدة ضمن مناطق التخوم، وهي على أنواع منها:

1. مناطق الزحف أو التوسع: مناطق خارجية تنتظم وفق متطور عسكري ثابت لحماية التخوم، وقد تحول هذه المناطق إلى دول مستقلة.

2. المناطق العازلة: مناطق فصل بين الدول المتنافسة عقائدياً مثلاً، وقد تتحول إلى دول منظمة سياسياً وتدعى بالدول العازلة أو الحاجزة كما رأينا...

3. المناطق المحايدة: وهي مناطق يتفق عليها بين الدولتين على أن تكون عنصر فصل وقد تدم تسويتها فيها بعد أو أي صيغة لتنظيم استغلال مواردها، كمنطقة الحياد بين العراق والمملكة العربية السعودية التي ترجع إلى عام 1952 إلا أنها قسمت فيما بين الدول بمطلع ثمانينات هذا القرن، ومنطقة ربع الدائرة المحايدة بين الكويت والسعودية وقد تم الاتفاق على مناصفة عائدات النفط المستخرج منها بين الدولتين...

وقد يثار سؤال الآن ما هو الفرق بين الحدود والتخوم؟ يمكن تلخيص ذلك بما يأتي:

1. التخوم مناطق ذات أبعاد جغرافية تخضع لمعطيات القوانين المحلية للدولة المتنافسة، أما الحدود فهي خطوط ليست لها مساحة لكن لها طول فقط، تخضع للقوانين الدولية فلها صفتان سياسية وقانونية.

2. للتخوم صفة دفاعية جيدة، طالما أنها تحمي الوحدة السياسية من التقدم الخارجي عليها، فهي تحمي ما ورائها من الأعداء، أما الحدود فلا تحظى بمثل هذه الأهمية لأنها خط فبمجرد اجتيازها يصبح الصراع داخل الحدود الإقليمية للوحدة السياسية.

3. تهيئ التخوم فرصة الولاء للأطراف لاسيما إذا ما كانت عوامل الحركة والانصال بمنطقة القلب الضعيفة، عندها يتولد الشعور بالولاء للأطراف المجاورة أكثر من المركز. أما الحدود فهي تخلق التوجه نحو الداخل نحو

النواة النووية للدولة، فرموز الحدود أو علاماتها مسألة رمزية ليس إلا، وهي إشارة لضرورة تكتيل السكان وربطهم وتحقيق تجانسهم وتعزيز وحدتهم البشرية والسكانية والفكرية.

4. تمثل التخوم مناطق وصل وهي مناطق انتقالية بين الوحدات السياسية، فهي تمنح الفرصة للتقارب، بينما الحدود تكرس الانفصال بين الدول لأنها تخلق شخصيات جغرافية متمايزة على جانبي خط الحدود.

5. التخوم مناطق يتم التعارض أو الاتفاق عليها مبدئياً للفصل، أما الحدود فخطوط ترسم وتخطط وفق معايير محددة هي:

أ. المعيار السّوْقي: وهو أهم المعايير في تخطيط الحدود السياسية بين الدول قبل الحرب العالمية الثانية... كالحدود بين فرنسا وألمانيا.

ب. المعيار السكاني والحضاري: وهو المعيار الذي شاع في تخطيط الحدود في فترة ما بين الحربين. كالحدود اليوغسلافية الإيطالية التي تسمى بالفاصل الحضاري المعقول الذي يفصل بين السلاف وبين من يتحدث الايطالية.

جـ. المعيار الاقتصادي: يعد أهم المعايير المستخدمة في تخطيط الحدود، وهو ما تبع أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر (2008) ومن الأمثلة على ذلك الحدود بين ألمانيا وفرنسا، فقد حصلت فرنسا على فحم السار وحديد اللورين وبوتاس الالزاس، كما أن أعطاء بولندا ممراً لتجارتها عن طريق ميناء دانزج باقتطاع جزء من ألمانيا مثالاً آخراً.

على أنه ينبغي أن نشير إلى أن هناك معايير أخرى غير ما ذكر كمعيار القوة حيث تفرض الدول القوية أو المنتصرة نمطاً من الحدود لا يقوم إلا على ما يخدم مصالحها. كما يفعل الكيان الصهيوني باستمرار في حدوده الشمالية مع لبنان.

5-1-1 مراحل التخطيط أو تثبيت الحدود

لعملية تثبيت الحدود بالمراحل الآتية:

5-1-1-1 المرحلة الأولى: التعريف والتقسيم

تتم باتخاذ قرار سياسي وينظم من خلال المعاهدات ثم التقسيم والتوزيع أما بالمفاوضات أو الشراء أو الكسب حرباً أو بواسطة التحكيم، وعموماً كلما كان الوصف تفصيلاً ودقيقاً كلما قلت إمكانية التصادم أو النزاع والعكس صحيح...

5-1-1-2 المرحلة الثانية: التحديد

تتم من خلال الاتفاقيات التفصيلية على المسميات والخرائط وتعيين مسار الحدود على الخرائط من قبل لجان مختصة...

5-1-1-3 المرحلة الثالثة: التعيين

يتم تنفيذ ما اتفق عليه في المرحلة الثانية وينقل من الورق إلى الأرض، وتحدد خطوط الحدود بواسطة الدعائم أو الأسلاك الشائكة أو ركائز الأسمنت أو غيرها.

على أنه ينبغي أن نشير إلى أن هناك العديد من الحدود لم تمر بها هذه المرحلة وهذا يرتبط بـ:

أ. عدم الاتفاق على مسار خطوط الحدود كما هي الحال بين الصومال وأثيوبيا.

ب. الشعور بعدم الحاجة لتعليم الحدود لأسباب اقتصادية...

جـ. معوقات طبيعية كالجهات شديدة التضرس أو شديدة الجفاف وما إلى ذلك...

5-1-1-4 المرحلة الرابعة: إدارة الحدود

وتتم بناء مقرات موظفي الكمارك ونقاط الحجر الصحي وحراس الحدود ودائرة إجراءات السفر والجنسية وغير ذلك.

ختاماً لا يشترك أن يتم تعليم الحدود وفقاً للمراحل الأربعة بالتتابع التام، فقد تدرج مرحلتين أو أكثر، أو تنفذ من خلال مرحلتين أو أكثر...

5-1-2 وظائف الحدود

تتلخص وظائف الحدود فيما يأتي:

5-1-2-1 الوظيفة الدفاعية أو الأمنية

يعد هولدش أول من أطر لهذه الوظيفة للحدود تأطيراً نظرياً إذ قال: "أن الدفاع هو الهدف الأساسي للحدود، وأن الإنسان حيوان مقاتل يقتضي إعاقته عن الاتصال والاحتكاك بوسائل طبيعية، وكان يرى أن الحدود ينبغي أن تتماشى مع مناطق الجبال كفواصل طبيعية، وكان معارضوه يشيرون أن الجبال لا تشكل سوى نسبة محدودة من إجمالي مساحة اليابس في دول العالم وان السهول هي مناطق الاستيطان الرئيسية وان الاحتكاك بين المجموعات البشرية هو الحافز لخلق الحضارات وتقدم الأمم....

ومهما يكن فإن مناطق الحدود تنال عناية الدول لأنها تمثل نقاط الدفاع عن السيادة الإقليمية لهذا أقيمت الاستحكامات العسكرية لمنع الغزو الخارجي للحدود، ومن ذلك خط ماجينو 1940 على الحدود الشمالية الشرقية لفرنسا في مواجهة ألمانيا، وكان يقابلها على الجانب الآخر من الحدود مجموعة التحصينات الألمانية على طول الحدود عرفت باسم خط سيجفريد، وكذلك خط بارليف الذي بناه الكيان الصهيوني على الضفة الشرقية لقناة السويس عند اقتصابها إثر عدوان 5 حزيران 1967...

غير أن نمو الروح المعنوية وتصاعدها وتطور وسائل القتال ومعداته افقد الحدود الصناعية كما في الحدود الطبيعية العديد من خصائصها الدفاعية، فانهار خط بارليف في الساعات الأولى لليوم الخالد 6 تشرين الأول 1973.

على أنه ينبغي أننا لا نقصد بالوظيفة الدفاعية المسألة العسكرية فحسب بالدفاع معناه الواسع عن سكان الوحدة السياسية بأسرها من الدمار العسكري أو من الأمراض والأوبئة الوافدة أو من تسلل مخربين أو تسلل الأفكار المعادية من وحدات سياسية أخرى، لذلك انتشرت نقاط الدفاع والمحاجر الصحية ونقاط الحراسة على طول مسارات الحدود الدولية لتحقيق هذه الأهداف.

5-1-2-2 الوظيفة الاقتصادية

وتتركز الوظيفة الاقتصادية بأن الحدود حاجز لدخول البضائع الأجنبية ل داخل الدولة، فالدول تقيم الحواجز الكمركية لمنع منافسة البضائع الأجنبية للبضائع المحلية وحمايتها، كما أن اختلاف أسعار البضائع عبر الحدود يؤثر على مواقع الصناعات التي تتأثر بالتعريفة الكمركية لذلك توطن الصناعات المحمية بالتعريفة الكمركية بالقرب من مناطق الحدود، لاسيما الصناعات التي تتوطن

5- 1- 2- 3 الوظيفة الدستورية والقانونية للحدود

يساعد وجود حدود الدولة على السيطرة على جميع إشكال تنظيماتها الداخلية والإدارية والثقافية والاقتصادية بحيث تسري قوانينها العامة في الضرائب والتجنيد والعقوبات وتنظيم مرافق الدول وهياكلها التحتية والدستورية على كافة سكان الدولة ضمن حدودها السياسية...

وعموماً يصعب تحديد أهمية أحسن الحدود وأفضلها لأن للحدود وظائف عديدة ومتشعبة ويتوقف حسن أدائها على طبيعة النظام السياسي للدولة وعلاقاته بجيرانه فأقوى الحدود هو ما قام على حسن العلاقات والجوار وليس أقوى الحدود كما قال راتزل هو الذي يحظى بأهمية عسكرية خاصة الجبال والأنهار والصحاري، وليست الحدود القوية هي الأقصر والأكثر استقامة فحسب على رأي أنصار المدرسة العضوية في تكوين الدولة لان الخريطة السياسية العالمية قد تزودنا بأمثلة مناقضة تماماً فالحدود الكندية – الأمريكية من أطول الحدود في العالم تزيد على أربعة آلاف كيلو متراً لكننا لم نشهد مشكلات ونزاعات بين الدولتين فيما يتعلق بحدودهما.

"طرق تحديد المياه الاقليمية"

تحديد المياه الإقليمية

يبدو أنه ليس هناك إجماع دولي على كيفية تحديد المياه الإقليمية على الرغم من أن فكرة هذا الموضوع تعود إلى أكثر من ثلاثة قرون ونصف، إلاّ أن هناك شبه إجماع بان عمق المياه الإقليمية يجب ألاّ يقل عن ثلاثة أميال كحد أدنى، ويرجع الفضل في تحديد المياه الإقليمية لأول مرة للقاضي الهولندي بنكرشوك Van Bynker shock 1703م الذي قرر بعض القواعد لتحديد عرض المياه الإقليمية، أي قرر أن الدولة ذات السواحل لها أن تمد سلطانها على المياه المجاورة إلى المدى الذي يمكن أن تصل إليه مدافع الساحل، وكان أقصى مدى لمدفعية الساحل وقتذاك هو ثلاثة أميال، لذلك قرر أن يكون اتساع المياه الإقليمية هو ثلاثة أميال بحرية، وهناك اتجاهان في تحديد المياه الإقليمية، الأول مفاده أن يكون عرض المياه الإقليمية بحدود ثلاثة أميال، وتتزعم هذا الاتجاه الدول البحرية المتطورة كالولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا التي لا ترغب بتوسيع المياه الإقليمية لكي تظل الفرصة قائمة أمامها لاستغلال موارد الثروة في شواطئ الغير، أما الاتجاه الثاني فيقضي بزيادة اتساع المياه الإقليمية، فإيطاليا تمتد إلى ستة أميال والكيان الصهيوني بدأت بالاتساع أيضا منذ الثاني من تشرين الأول عام 1955 والسوفيت بحوالي 12 ميلاً وكذلك مصر والمملكة العربية السعودية، وهكذا يتضح أن هذا الاتجاه يعكس رغبة الدول المشار إليها وغيرها في إبعاد أساطيل الدول الأجنبية عن مياهها لاعتبارات أمنية واقتصادية على حد سواء، غير أن هناك دولاً بالغت كثيراً في هذا المجال، فدول أمريكا اللاتينية مثل

وبيرو وأكوادور قدموا حدود مياههم الإقليمية لمسافة 400 ميل بموجب معاهدة سنتياكو عام 1952، قد نجح في تحديد الحد الأدنى وهو باتساع ثلاثة أميال كمياه إقليمية فقط...

وقبل أن نحدد طرق قياس المياه الإقليمية، نود أن نشير إلى أن هناك خمس مناطق من المياه البحرية مرتبة حسب بعدها عن الساحل إلى عرض المحيطات وهي:

1. المياه الداخلية.
2. المياه الإقليمية.
3. المياه الملاصقة أو المكملة.
4. المنطقة المحايدة.
5. الرصيف القاري.
6. المياه الحرة.

تتألف المنطقة الأولى (المياه الداخلية) من الخلجان ومصبات الأنهار التي تقع داخل خط الأساس أو خط القاعدة وهو الخط الذي يقاس عند منطقة المياه الإقليمية.

وتمتد المنطقة الثانية (المياه الإقليمية) من خط الأساس لمسافة 12 ميلاً بحرياً داخل المياه بدءاً من أدنى منسوب للمياه في قترة الجزر (خط أساس) وتعد سيادة الدولة مطلقة على هذه المنطقة..

وتختلف المنطقة الثالثة (المياه الملاصقة) في اتساعها من دولة إلى أخرى، وتطالب الدول بممارسة بعض إشكال السيطرة عليها كالإجراءات الصحية والكمركية.

تعريف

وتقع خلف هذه المياه المنطقة المحايدة وهي منطقة غير أكيدة التحديد تمتد بعد الـ 12 ميلاً تطالب بعض الدول فيها لأغراض اقتصادية أو أهداف أمنية، هذا ولم يعترف القانون الدولي بهذه المنطقة لذلك فإن إدامتها تتوقف على قوة الدولة الساحلية التي تطالب بها...

أما الرصيف القاري أو الجرف القاري فهو المنطقة التي تنحدر نحو البحر أو المحيط كلما ابتعدت عن الساحل حتى تصل قوتها المياه إلى عمق 200 متراً يزداد خلف هذا العمق إلى قعر المحيط وتدعى هذه المنطقة بالانحدار القاري، تحظى منطقة الرصيف بموارد الثروة النفطية وموارد الثروة السمكية، وقد أقرت لجنة عن مؤتمر جنيف عام 1958 حق الدول في استقلال ثروات مياه أرصفتها القارية وليس فرض سيادتها، وقد حدد الرصيف القاري بهذا المؤتمر على أنه يشمل قاع البحر والتربة السفلى والمناطق الغارقة من الساحل لكنها تقع خارج منطقة المياه الإقليمية إلى عمق 200 متر وحيث يسمح العمق باستغلال الموارد الطبيعية.

أما منطقة المياه الحرة أو عروض البحار وتشمل كافة المياه الخارجية لمنطقة المياه الإقليمية، وللدول كافة حق استخداماتها في النقل كما في المواصلات التلفونية أو الأنابيب وشبكات الإنترنت وغيرها.

طرق قياس المياه الإقليمية

لما كانت السواحل المختلفة تتباين جيومورفولوجية بالنسبة لأطوالها وتعاريجها وطوبوغرافيتها وجزرها وشاطئها وتعرضها للمد والجزر فلا غرابة أن تظهر الحاجة إلى ضرورة الاتفاق على طرق معينة لقياس المياه الإقليمية، وفعلاً فقد عقدت مؤتمرات عديدة دولية وركزت حول كيفية إقامة ما يسمى بخط القاعدة أو خط الأساس الذي منه تبدأ عملية قياس المياه من الساحل نحو البحر أو المحيط منها مؤتمر موناكو 1929 ومؤتمر لاهاي 1930 وجنيف 1958 وكراكاس 1973 وقد انتهت إلى بعض القواعد منها:

1. طريقة الريليكا Replicia

تقتضي هذه الطريقة برسم خط الساحل بتعرجاته في البحر على مسافة تطابق مع المياه الإقليمية التي تحددها الدولة...

2. طريقة خط الأساس أو القاعدة Base Line

يتم رسم خطوط مستقيمة تصل بين الأطراف البارزة في خط الساحل شريطة الا يتخطى أي خط قاعدة 24 ميلاً وبموجبه يتم تحديد المياه الداخلية للدولة وبعدها تحدد المياه الإقليمية بناء على المدى الذي تؤمن به...

3. طريقة الأقواس Envelope

تتم برسم أقواس أو دوائر من كافة نقط الساحل ومن خطوط القاعدة التي تحدد المياه الداخلية بنصف قطر يساوي مدى المياه الإقليمية الذي تسير عليه الدولة، أي أن هذه الطريقة تجمع بين طريقتي الأقواس وخطوط القاعدة..

الإقليمية لم تعدم انطباق القاعدة السابقة عليها وإنما مجرد مياه البحر تقاس المياه الإقليمية من عند أدنى جزر فيها.

أما بخصوص المصبات الخليجية" فهي تعامل معاملة الخلجان في تطبيق خط الاتصال.

5- 2- 1- 5 الحدود في الفضاء الخارجي

يرجع الاهتمام في الحدود في المجال الجوي والفضاء الخارجي إلى عام 1957 اثر إطلاق السوفيت أول قمر صناعي لهم في العام المذكور، وقد اقترحت عدة مناطق للحدود في هذا المجال منها:

1. تعيين الحدود العليا للمجال الجوي عند النقطة التي تصل فيها قوة جاذبية الشمس درجة أعلى من قوة جاذبية الأرض.
2. تتعين الحدود العليا للمجال الجوي عند النقطة التي تبلغ عندها درجة الحرارة إلى حدها الأدنى.
3. تتعين الحدود العليا للمجال الجوي عند النقطة التي تسود فيها زرقة السماء.
4. تعين الحدود العليا للمجال الجوي عند أقصى ارتفاع إذا رمى منه جسم فوق مكان ما يجب أن يسقط عمودياً على ذلك المكان.

أما الطريقة السائدة لتعليم الحدود الآن فتقوم على أساس النهاية العليا للغلاف الجوي فحيث تصل إليها يبدأ الفضاء الخارجي.

(*) يقصد بالمصب الخليجي الأودية النهرية الغاطسة مثل المصب الخليجي لنهر سانت لورانس.

من الأراضي العراقية ذلك في ظل الهيمنة الاستعمارية، وقد يحدث أن تخطط الحدود وتجيء عناصر بشرية وتسكن حولها وقد يحدث أن تخطط الحدود بطرق قسرية كما فعل الحلفاء أعقاب الحرب العالمية الثانية بتقسيم ألمانيا إلى قسمين لا بل قد تقسم العشيرة الواحدة إلى قسمين والأمثلة كثيرة في ألمانيا ويوغسلافيا سابقاً وأفغانستان وغيرها ...

وعموماً فإن الحدود البشرية حدود مؤقتة تتغير بتغير الظاهرات البشرية ذاتها من زمان إلى آخر، زد على ذلك أن الحدود الاثنولوجية سلالية أو لغوية أو دينية لا وجود لها في صورة خطوط فاصلة إلاّ في أضيق الحدود ولا تظهر إلاّ بمعاونة عوائق طبيعية محددة، وتظهر غالباً في صورة نطاقات انتقالية تتباين ضيقاً واتساعاً، وإن هذه النطاقات الانتقالية تحدد مساحات أرضية تسود فيها نسبة لا بأس بها من التجانس الديني ونسبة أعلى من التجانس اللغوي.

5-2-4 التصنيف القائم على العلاقة بين الحدود والظواهر الحضارية[16]

يرجع هذا التصنيف إلى الجغرافي هارتشهورن ويقوم هذا التصنيف على أساس وقت إقامة الحدود، أما إذا كنت قبل أو بعد إعمار المنطقة، وقد قسم الحدود إلى:

1. الحدود السابقة: ويقصد بها الحدود السابقة لإعمار المنطقة وتطويرها، وهذه الحدود أقل الحدود إثارة للنزاعات، كالحدود بين كندا والاسكا 1825...

2. الحدود اللاحقة: وهي الحدود التي تخطط بعد إعمار المنطقة، وإذا ما رسمت هذه الحدود طبقاً للتكوين البشري والاثنوغرافي فإنها تصبح ثابتة ونقل المشاكل التي تقترن بها كالحدود بين السويد والنرويج..

3. الحدود المنطبقة أو المفروضة: ترسم عبر الصفات الحضارية والاقتصادية والعمرانية للمنطقة كان يؤدي ذلك إلى تقسيم منطقة عشائرية واحدة إلى قسمين، كما عليه الحال بالنسبة للحدود العراقية – الإيرانية ، والعراقية – التركية، وكذلك الحدود بين برلين الشرقية وبرلين الغربية.

4. الحدود الراسخة: يشمل ذلك الحدود الدائمة لمدة طويلة من الزمن كالحدود – الفرنسية الاسبانية.

5. الحدود التذكارية: يقصد بها الآثار التذكارية للحدود التي كانت سائدة في وقت ما وبعد إزالتها تركت آثارها في منطقة تواجدها عمرانياً واقتصادياً، كالحدود القديمة بين تركيا واليلقان...

5- 2- 5 التصنيف على أساس الثبات

يعود هذا التصنيف إلى فان فالكينرك، حيث قسم الحدود إلى: حدود ثابتة أو ناضجة، وحدود غير ثابتة (غير ناضجة) وهذا التصنيف مقتبس من فرضية الدورة التي تمر بها الدولة وتبعاً لذلك فقد وجد فالكنبرك عدة أنماط للحدود تبعاً للمرحلة التي تمر بها الدولة، وهي:

1. حدود الدولة الصبية: تتسم بالثبات لأن الدولة منشغلة بتنظيم أمورها الداخلية، أما من وجهة نظر جيران الدولة الشابة فهي غير ثابتة..

2. حدود الدولة المراهقة: تتسم بالحدود غير الثابتة بسبب رغبتها في التوسع..

3. حدود الدول الناضجة: تتسم بالثبات لاسيما إذا كانت جيرانها غير راغبة في التوسع...

مكتبة أحمد
كلية التربية الأساسية
قرب الباب الأمن

4. حدود الدولة المرنة: تتسم بكونها حدوداً غير مستقرة .... وقبل أن نختم حديثنا عن تصانيف الحدود لابد أن نشير إلى أن هناك تصانيف أخرى وتعابير أخرى لأنواع الحدود منها:

الحدود الآمنة[17]: وهي الحدود التي تطالب بها الدول لأهداف إستراتيجية مثال ذلك تحريك السوفييت حدودهم جهة فنلندا من 17 ميل إلى 90 ميل، داخل فنلندا بحجة إبعاد الخطر عن موسكو عام 1940، وكإصرار الكيان الصهيوني للاحتفاظ بالجولان والضفة الغربية لنهر الأردن كحدود آمنة لكيانها الغاصب...

الحدود المعقدة: وهي التي تضم أكثر من نوع من الحدود..

وهناك حدود المنتصر وحدود المغلوب طبقاً لما تسفر عنه النزاعات المسلحة..

الإذعان أو النصر أو الهزيمة. أما الصراع فيمكن إدارته والتكيف مع ضغوطه المختلفة من خلال المدخل النفسي أو المدخل العقائدي أو مدخل المصالح القومية أو مدخل سباق التسلح أو مدخل النظام الدولي والمدخل السياسي والمدخل الجيوبولوتيكي.[5]

6- 1- 4 الوفاق الدولي[6]

يرجع هذا المدلول إلى سبعينات هذا القرن. وقد شاع للتعبير عن الحالة التي وصلت إليها علاقات الكتلتين الغربية والشرقية (السوفيتية) في حينه والتي أصبح الطابع المميز لها هو الاتفاق المشترك حول العديد من القضايا الأساسية خاصة مسألة الحرب والسلام في ظل الرعب النووي ولعل من بين الأسباب التي برزت ظاهرة الوفاق ما يأتي:

1. تقلص الصراعات العقائدية على سلوك القوتين العظميين كرد فعل تلقائي ومنطقي للتصاعد المستمر من أخطار المجابهات والحروب.
2. سباق التسلح بين الدولتين العظميين بالنسبة للأسلحة النووية.
3. إن الدولتين العظميين قد تجاوزتا مرحلة المراهقة السياسية فطابع الإدراك والنضج والتعقل هو الطاغي على سلوكهما بعيداً عن الانفعال والتطرف.
4. تصاعد أخطار الصين كقوة نووية.

وعموماً فإن هناك من يستخدم مصطلح الانفراج كبديل للوفاق. فإذا كان الوفاق يعني الذوبان النهائي لمظاهر الاختلاف والتناقض فإن العلاقات بين الدولتين العظميين ليس كذلك. وإذا كان الانفراج يعني أن التوترات أخذت

وقد وضع راتزل سبعة قوانين للتوسع الإقليمي هي:

1. تزيد مساحة الدولة بانتشار السكان ونمو ثقافتهم.
2. إن نمو الدولة عملية لاحقة لنمو السكان.
3. تتسع الدولة لضم الوحدات الصغيرة إليها.
4. الحدود هي العضو الحي المغلف لها فهي تنمو أو تنكمش تبعاً لقوة الدولة.
5. تحظى السهول وأودية الأنهار والمناطق المهمة الأخرى بمركز الثقل في اهتمامات الدولة خلال مراحل نموها.
6. إن التوسع الأرضي يأتي للدول البدائية من الخارج.
7. التوسع يفتح الشهية للتوسع.

وقد وسع راتزل القانون السابع فقال أن (هذا الكوكب الصغير أي الأرض لا يتسع إلاّ لدولة عظيمة واحدة) وذكر راتزل أن استغلال المساحات الكبيرة ستكون أهم ظاهرة في القرن العشرين. وأكد على أن تاريخ العالم ستتحكم فيه الدول الكبيرة المساحة، كروسيا أو أوراسيا والولايات المتحدة في أمريكا الشّمالية، ولكن لابد من القول أن المساحة لا تعتبر عاملاً مجرداً قادراً على الفعل لوحده دون غيره من العوامل الأخرى.

رودولف كيلن 1864-1922

جغرافي عمل أستاذا بإحدى جامعات السويد، وهو صاحب الفلسفة المعروفة بأن القوة أهم من القانون. وإن الضرورة لا تعرف القانون. وتنبأ بأن